ردود الفعل العربية الرسمية

في أعقاب توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م

* الدكتور عادل حسن غنيم

يتناول هذا البحث ردود الفعل الرسمية للحكومات العربية في أعقاب توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وبشكل محدد في سوريا ومصر والعراق والاردن ولبنان وفلسطين خلال الشهر التالي لتلك التوصية ، وهي البلدان التي تناولتها الوثائق التي اطلعت عليها ، وإن كانت هناك إشارات إلى الموقف العربي بشكل عام .

ولعل معالجة هذا الموضوع المحدود الذي يغطي فترة زمنية لا تتجاوز الشهر تتيح لنا تتبع المواقف العربية الرسمية بشكل مركز ، وتساعدنا على تقييم تلك المواقف وفهمها، وتجنبنا التعميم الذي يغلب على بعض الدراسات المعاصرة ، والاحكام المتسرعة التي تفتقر إلى الدقة والموضوعية .

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أوصت في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتبني مشروع لتقسيم فلسطين يقضي بإنشاء دولتين مستقلتين فيها، إحداهما عربية والاخرى يهودية ، على أن يكون لمدينة القدس وضع دولي خاص (١).

وكان أول موقف عربي رسمي للحكومات العربية المشار إليها من تلك التوصية هو ذلك القرار الذي أصدرته في ١٧ ديسمبر ١٩٤٧، أي بعد

ثمانية عشر يوما من التوصية بالتقسيم ، وهذا يعنى أن ردود الفعل لم تتواكب مع خطورة القرار . ويتضمن البيان المذكور ثلاث خطوات محددة قررها رؤساء وممثلو الحكومات العربية لمواجهة تلك التوصية:-

الخطوة الاولى : أن تقف تلك الحكومات إلى جانب شعوبها لدفع الظلم عن عرب فلسطين وتحقيق استقلالها ووحدتها .

الخطوة الثانية : ان تتخذ التدابير الجامعة لاحباط مشروع التقسيم ونصرة حق العرب .

الخطوة الثالثة . توطيد العزم على خوض المعركة التى حملوا عليها، وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة(٣).

وتسعى هذه الدراسة إلى تقصى الحقائق حول ما جاء فى البيان الرسمى وتفهم المواقف غير المعلنة للحكومات العربية على ضوء الوثائق المتاحة . وسوف أتناول فيما يلى مواقف الدول العربية المذكورة كل على حدة .

ولنبدأ حديثنا بردود فعل سوريا من هذا الحدث الهام .

أولا : سوريا :

تشير الوثائق الامريكية إلى أن أول رد فعل لتوصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين كان من جانب سوريا . ذلك أن القائم بالاعمال الامريكى أبلغ وزير خارجيته مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أن الرئيس السورى شكرى القوتلى أرسل فى نفس اليوم رسالة إلى الرئيس الامريكى ترومان يدعو فيها الى التخلى عن تقسيم فلسطين ، كما استدعى الرئيس السورى القائم بالاعمال الامريكى فى محاولة للدفاع عن الحقوق العربية وأكد

له فى حديث استمر ساعة كاملة على عدة نقاط أهمها أنه من الظلم إخضاع المستقبل العربى لأصوات دول صغيرة بعيدة وقع مندوبوها فى الامم المتحدة تحت تأثير الرشوة والتهديدات ، وأن محاولة فرض هذا القرار سيؤدى الى الحاق الضرر بالولايات المتحدة من جراء فتح بوابة الشرق الادنى للاتحاد السوفيتى ، وأن التقسيم سوف يستتبعه سنوات من العنف وإراقة الدماء ، وأنه رغم أن الولايات المتحدة لها صوت واحد فى الامم المتحدة لكن النفوذ الاميركى كان فعالا حتى أن المهيونيين لن تقوم لهم قائمة دون سند من الولايات المتحدة الاميركية . (٣)

ومن الواضح أن الجماهير السورية كانت تمثل قوة ضغط كبيرة على حكومتها فى ذلك الوقت . فقد اقتحم حشد من السوريين المنظمين جيدا والذين يقدر عددهم بحوالى ألفين - غالبيتهم من الاخوان المسلمين - مقر المفوضية الاميركية صباح يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤٧ بعد إطلاق النيران على العربة الخاصة بمركز حراسة المفوضية . وتفيد برقية القائم بالاعمال الاميركى فى دمشق أن رجال الشرطة الخاصة السوريين لم يكن لديهم اكتراث بما يحدث حتى أن الحشود المتدفقة وصلت الى سطح المبنى ومزقت العلم الاميركى ، لكن الشرطة استعادت النظام مؤقتا بعد احتجاجات من القائم بالاعمال الاميركى . ولاشك أن موقف الشرطة يشير إلى تعاطف واضح مع الجماهير تجاه المشكلة .

ويضيف القائم بالاعمال أنه تحدث مع رئيس الوزراء السورى الذى عبر عن أسفه العميق لما حدث موضحا أن السرعة التى اندفعت بها الجماهير كانت مفاجأة تامة للحكومة السورية التى أخذت على غرة ، وألقى بالمسئولية على وكلاء أجانب ، وذكر أنه شرح للجماهير التى

تجمعت فى قصر الرئاسة فيما بعد أن العنف سوف يضر بالقضية العربية، كما تم تنظيم حماية مقر المفوضية الاميريكية ومنازل المسئولين الاميركيين . لكن رد القائم بالاعمال كان عنيفا ولا يكشف عن مرونة أو دبلوماسية حيث هدد بأن الحكومة الاميركية سوف تأخذ موقفا جادا من هذا التدمير المتعمد للممتلكات الاميركية وللاهانة التى لحقت بالعلم الاميركى .

وبينما كان رد الفعل عنيفا ضد الاميركيين لم تسلم القنصلية الفرنسية من هجمات الجماهير وتمزيق العلم الفرنسى ، وأما القنصلية البريطانية فلم تتعرض لاذى (٤) .

ويلفت النظر فى هذه البرقية عدة أمور :-

أولها : رد الفعل السريع للجماهير فى سوريا نتيجة للتوصية بتقسيم فلسطين . وربما كان ذلك أول هجوم على المراكز الاميركية فى بلدان العالم العربى - باستثناء القدس حيث هاجمت الجماهير العربية الثائرة مقر القنصلية الاميركية بالقنابل فور اعلان موقف الولايات المتحدة من التقسيم(٥) . ولعل ذلك يوضح تلك الخصوصية التى تتمتع بها العلاقات السورية الفلسطينية ، والتى ترجع بالدرجة الاولى إلى ذلك الارتباط التاريخى والجغرافى الوثيق الذى ربط بين البلدين على مدى التاريخ ، كما يوضح فى نفس الوقت أن الجماهير العربية بشكل عام كانت أسبق من حكوماتها فى ذلك الوقت فى التعبير عن رفضها لتوصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين .

ثانيها : أن عدم تعرض القنصلية البريطانية لهجمات فورية من الجماهير السورية ربما يرجع إلى امتناع بريطانيا عن التصويت فى الامم المتحدة على مشروع تقسيم فلسطين .

ثالثها : تلك اللهجة الدبلوماسية الهادئة التى كان يتحدث بها رئيس الوزراء السورى ، والتى تختلف عن تلك اللهجة الحازمة التى تحدث بها الرئيس السورى واكتفاء رئيس الوزراء السورى بالتعبير عن الاسف لما حدث من الجماهير والزعم بأن الحكومة السورية قد أخذت على غرة دون أن يحاول تنبيه القائم بالاعمال الاميركى إلى خطورة السياسة التى تتبعها الحكومة الاميركية بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وأن الموقف الاميركى المساند للتقسيم سوف يكون عاملا هاما فى استمرار إثارة الجماهير وعدم إمكان السيطرة على مشاعرها. لكن تلك اللهجة الدبلوماسية لرئيس مجلس الوزراء السورى لا تعنى اختلاف سياسته عن سياسة رئيس الجمهورية السورية ، وإنما تعنى أن أسلوبه فى معالجة القضية مختلف عن أسلوب شكرى القوتلى ، وأنه يفضل معالجة الأمور فى هدوء تجنبا لاثارة الادارة الاميركية .

وتتضح تلك السياسة الهادئة فى معالجة المسائل لرئيس مجلس الوزراء السورى في رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية فى دمشق بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ١٨ يناير ١٩٤٨ خلاصتها أن مجلس النواب السورى عقد جلسة سرية فى الاسبوع السابق

تحدث فيها جميل مردم رئيس مجلس الوزراء قائلا أن المصلحة تقتضى وضع حد لاسراف الصحف فى نشر أخبار التطوع والاسلحة إلى فلسطين لأن هذا يضر بالقضية ضررا بليغا . وعندما سأله أحد النواب عن موقف الدول العربية فى حالة انسحاب البريطانيين ، أجاب بأنه يجب ترك بحث هذا الموضوع للحكومات العربية على ضوء ظروفها عند الانسحاب . ورفض أن يضيف شيئا إلى ذلك (٦) ، مما يعنى أن رئيس مجلس الوزراء السورى كان متحفظا فى سياسته حتى فى جلسة سرية مع أعضاء مجلس النواب السورى .

ويتضح من برقية مرسلة من وزارة الخارجية الامريكية إلى القنصلية الامريكية فى دمشق فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٧ حرص الحكومة الامريكية على قيام الحكومة السورية باتخاذ موقف فعال لحماية المصالح الامريكية . فقد طلب القائم بأعمال وزير الخارجية الامريكية من القنصل الامريكى إبلاغ رئيس الوزراء السورى أن الحكومة الامريكية تتوقع من الحكومة السورية - مثل أى بلد تحرص على استمرار العلاقات الدبلوماسية معه - أن تكفل الحماية الكاملة للقنصلية الامريكية والممتلكات الامريكية والمواطنين الامريكيين فى بلدها . وأن الاستياء الذى تشعر به الحكومة او الشعب السورى تجاه أية سياسة أو فعل للحكومة الامريكية فى الامم المتحدة أو غير ذلك ليس مبررا لاستخدام العنف بهذه الطريقة. وطلب من القائم بالاعمال أن يلفت نظر رئيس الوزراء السورى إلى أن عجز الشرطة السورية عن حماية القنصلية الامريكية والحيلولة دون انزال العلم الامريكى يضيف خطورة إلى الموقف ، كما أنه بالتأكيد محل أسف الكثيرين من أصدقاء سوريا فى الولايات المتحدة الامريكية .

وأضافت البرقية أنه نظرا لمشاعر الأسى من جانب رئيس الوزراء السورى فإنه من المفترض أن تقوم الحكومة السورية باتخاذ الاجراءات المناسبة ليكون واضحا للعالم كله أنها تستنكر مثل هذه الاعمال، وأن تقدم الاعتذارات المناسبة ، وأن تقوم بتقديم التعويض لما تم تدميره من ممتلكات وتوفير حماية كافية فى المستقبل .

وسرعان ما تلقت وزارة الخارجية الاميركية برقية من القائم بأعمال القنصلية الاميركية فى نفس اليوم يفيد فيها أنه تلقى لتوه اعتذارات رئيس الوزراء السورى وتأكيدات قوية بأنه لن يحدث عداء للاميركيين أبعد مما حدث (٧).

وتشير المصادر المختلفة الى أن سوريا كانت أكثر الدول العربية ايجابية تجاه قضية فلسطين فى تلك الفترة . ففى رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بالنيابة فى دمشق إلى وزارة الخارجية المصرية فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ سجل فيها ما دار بينه وبين فوزى القاوقجى فى حوار بينهما حيث ذكر القاوقجى أن سوريا "تقدمت زميلاتها من البلاد العربية من حيث التطوع والتدريب وتقديم السلاح".(٨) . وفى رسالة أخرى من القائم بالاعمال المصرى أوضح على لسان القائم بأعمال المفوضية الاميركية فى دمشق أن سوريا "اتخذت من الاجراءات والخطوات كتقديم السلاح واعداد التدريب بل والسماح لبعض الضباط العاملين بالاشراف عليه ، وغير ذلك من الأمور التى لم تلجأ إليها الدول العربية الاخرى اكتفاء بمجرد الكلام وإبداء الاستعداد ، وان كان بعضها كالعراق اندفع إلى حد التهديد الكلامى على لسان رجال الحكم المسئولين . "

وأجابه المسئول المصرى إجابة تحمل معنى الموافقة على هذا الكلام لكنها تفسر مواقف الدول العربية الاخرى حيث قال "إن الدول العربية بحثت كل الاحتمالات التى قد تنشأ عن تنفيذ الخطط التى أجمعت عليها، وأنه إذا كانت إحدى الدول العربية لظروفها الخاصة أو وضعها الخاص أو لاستعدادها فى ناحية من النواحى بادرت إلى عمل معين بالذات فى سبيل الغرض المشترك فليس معنى هذا أن الدول الاخرى تراخت فى تنفيذ ما اعتزمته ، فالكل فى هذا الامر سواء والقضية واحدة."(٩)

وكانت سوريا مركزا اساسيا من مراكز التطوع والتدريب استعدادا لخوض المعركة . فقد تلقت وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧ معلومات من مصادر سرية أن الحكومات العربية اتفقت على ارسال قوات عسكرية صغيرة الى سوريا (يحتمل أن تكون فى معسكر قطنة) وأن تقوم تلك القوات بالتدريب فى شكل حرب عصابات على أن تستخدم فيما بعد فى فلسطين ، لكن تلك الحكومات لم تتمكن من تحديد مدى مساهمتها بالنسبة للمتطوعين.(١٠)

ثانيا : مصر :

وأما بالنسبة لرد الفعل لدى المسئولين المصريين فقد كان ايجابيا سواء من جانب الملك أو الحكومة . فيتضح من إحدى الوثائق الهامة أن التفكير في القرار الخاص بإشتراك الجيش المصرى فى الحرب العربية الاسرائيلية الاولى (١٩٤٨) لم يكن وليد اللحظة ، وإنما كان أمرا سابقا بكثير لقرار الحكومة والبرلمان المصرى بالاشتراك فى الحرب . فقد أفاد السفير الاميركى بالقاهرة وزير خارجيته أنه التقى بالملك فاروق فى (٢ ديسمبر) ١٩٤٧ حيث أخبره الملك صراحة أنه فى

اعقاب توصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين فإن مصر - متفقة تماما مع الاقطار العربية الاخرى - تعتزم مقاومة التقسيم فى فلسطين بقوة السلاح ، لكن مصر لن تقوم بتحرك عسكرى إلا بعد مغادرة القوات البريطانية أرض فلسطين حيث أنه لم يكن راغبا فى احداث صعوبات اخرى لبريطانيا . واضاف الملك ان لديه على حدود فلسطين لواءين من أحسن لواءاته العسكرية ، ومع أنهما لن يقومان بنشاط فعال لكنهما أرسلا إلى هناك لحراسة الحدود والحيلولة دون تسرب المخربين من اليهود الروس إلى مصر الذين كان قد قبض على خمسة منهم داخل الحدود المصرية . وأكد الملك من جديد أن قواته لن تقوم بإجراء فعلى قبل خروج القوات البريطانية من فلسطين .

ويتضح من الحديث أن الملك كان لديه بعد نظر ورؤية واعية لحقائق الصراع ونتائجه المتوقعة . فقد أوضح أنه من الممكن أن يواجه العرب فى المراحل الاولى من الصراع هزائم أولية نظرا لوجود عناصر يهودية شاركت فى الحرب العالمية الثانية ولديها خبرة مكثفة فى أعمال الكوماندوز ، لكنه عبر عن اعتقاده بأنه على المدى الطويل فإن العرب سوف يهزمون اليهود بشكل تام ويدفعونهم خارج فلسطين . واضاف أنه ليس لديه - حتى ذلك الوقت - فكرة واضحة عن الخطوات التى يمكن أن تتخذها الامم المتحدة عندما تنسحب القوات البريطانية من فلسطين . وانه لو ارسلت قوة دولية لحفظ النظام فى فلسطين فإنه من المحتمل أن تكون ضمن هذه القوة فرقة عسكرية اميركية ، وبالتالى فإنه يمكن أن يكون هناك - كما ذكر الملك - مشهد مأساوى لعرب يحاربون الاميركيين .

وقال الملك أن هناك تفاهما كاملا بين مصر والاقطار العربية

الاخرى على اتخاذ اجراءات بشأن الموقف ، وأنه عقد لقاء مطولا فى اليوم السابق للمقابلة مع عبدالرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وأن هناك تعليمات قد أبلغت إلى العواصم العربية بقصد تنسيق الخطط العسكرية او الاقتصادية من أجل الاعداد للصراع .

وأضاف فاروق ان الملك عبدالعزيز آل سعود أخذ على نفسه عهدا بأنه سوف يتبع خطى مصر ، وعبر فاروق عن اعتقاده بأنه رغم المزايا المالية الضخمة التى يستمدها ابن سعود من المشروعات الاميركية فإنه سوف يفضل التضحية بآبار النفط عن أن يحنث فى كلمته . ويبدو أن السفير لم يقتنع بفحوى العبارة الاخيرة حيث أنه علق عليها فى رسالته إلى وزارة الخارجية الاميركية بأنه يعتبرها من باب المبالغة فى تأكيد الملك لحديثه .

وانتقل فاروق بعد ذلك إلى الحديث عن الجالية اليهودية فى مصر، فذكر أنه سوف يفعل كل ما فى قدرته لحمايتهم حيث أن شعبه ليس لديه أية خلافات حقيقية مع اليهود فى مصر الذين وصفهم بأنهم مواطنون صالحون . لكنه أوضح أنه فى حالة حدوث أعمال تخريب او اغتيال سياسى بواسطة العناصر اليهودية من الخارج فإن رد فعل الرأى العام سيكون عنيفا رغم حماية الجيش والشرطة لليهود ، وربما أخذ المواطنون الامر على عاتقهم .

وتدخل السفير فى الحديث ليقول للملك ان أمله الحقيقى الاستمرار فى عمل كل الاجراءات الممكنة لحماية اليهود والاقليات الاخرى والاجانب فى مصر ، وأنه يشعر أن القيام بأعمال عامة ضد اليهود وآخرين سوف

يدان بقوة ويمكن أن يؤثر فى النهاية تأثيرا سيئا على مركز مصر فى العالم . وقد أمن الملك على ذلك لكنه أضاف أنه لو ارتكبت عصابة شتيرن اليهودية أعمالا تخريبية فى الاراضى المصرية فسوف يؤدى ذلك إلى اثارة الشعب المصرى بدرجة لا يمكن السيطرة عليها .

وبعد هذا الحوار توصل السفير الاميركى إلى النتيجتين التاليتين:

الاولى : أنه ليس هناك شك فى أن مصر قررت بشكل واضح القيام بمشاركة كاملة فى المواجهة العسكرية ضد اليهود فى فلسطين.

الثانية: أنه من المحتمل أن يقوم الملك - من خلال عزام باشا والجامعة العربية - بدور قيادى فى التنسيق لتنظيم المقاومة العربية .(١١)

واضح إذن من هذه الوثيقة - كما استنتج السفير الاميركى - أن اعتزام مصر التدخل المسلح فى فلسطين كان أمرا مقدرا منذ البداية، وإن كان القرار الرسمى فى هذا الشأن لم يتخذ إلا فى الايام القليلة السابقة للحرب ، وأنه ليس صحيحا إذن ما يتردد فى كثير من المراجع بأن مصر قررت فى اللحظة الاخيرة الاشتراك فى الحرب .

ولاشك أن تلك المرحلة التى تقع بين توصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين وبين اشتراك الجيوش العربية فى الحرب فى ١٥ مايو ١٩٤٨ تحتاج الى دراسات تاريخية متأنية تعتمد بالدرجة الأولى على كل الارشيفات العربية والاجنبية . فمازلنا نقرأ اختلافا وتضاربا بالنسبة لوقائع تلك المرحلة حتى بين المراجع الاساسية ، وهو أمر لا يساعد على تحليل تلك الوقائع وتفسيرها ، وهناك أمثلة عديدة يمكن ذكرها

لتبيان ذلك ، لكنى اكتفى بهذه الواقعة المتعلقة بموضوعنا .

فبينما يذكر محمد عزة دروزة أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قررت فى ١٢ ابريل ١٩٤٨ اشتراك الجيوش العربية فى عملية التحرير والانقاذ(١٢) نجد أن سياسيا مصريا بارزا هو محمد حسين هيكل يقول فى مذكراته أن الدول العربية كانت "مصممة إلى يوم ١١ مايو على ألا تدخل قواتها الرسمية أرض فلسطين ، ثم تغير موقفها فجأة بعد ذلك اليوم ."(١٣) بينما تشير الوثيقة السابقة على لسان الملك فاروق إلى أنه متفق تماما مع الاقطار العربية الاخرى على مقاومة التقسيم فى فلسطين بقوة السلاح .

فمع من اتفق الملك فاروق، وهل كان ذلك الاتفاق على مستوى بعض الرؤساء وحدهم دون علم رؤساء الوزارات ؟ وهل أعطى الرؤساء لقادة الجيوش تعليمات بالاستعداد حتى تجىء اللحظة المناسبة عند انسحاب القوات البريطانية من فلسطين ، أم كان الرؤساء متصورين أن جيوشهم بأوضاعها المعروفة قادرة على الانتصار على العصابات اليهودية ، إلى غير ذلك من التساؤلات التى ما تزال تحتاج الى اجابات حاسمة وجهود مكثفة من الباحثين والمؤرخين والهيئات العلمية المعنية بهدف التوصل الى الحقائق الاساسية لتلك المرحلة .

وتضيف بعض الوثائق المصرية معلومات أخرى عن ردود فعل الحكومة المصرية فى أعقاب توصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين . فقد استقبل احمد خشبة وزير الخارجية المصرية الوزير المفوض البريطانى فى القاهرة يوم ٥ ديسمبر ١٩٤٧ الذى طلب من الوزير المصرى أن لا تقوم

الدول العربية باحداث المصاعب لبريطانيا قبل انسحاب قواتها من فلسطين، وان تمنع رعاياها من القيام بمثل هذه الاعمال .

وكان جواب الوزير المصرى انه يتعذر على اية حكومة تريد ان تحتفظ بهيبتها وحسن الثقة بها ان تستجيب الى ما طلبه الوزير المفوض البريطانى ، وان الحكومة المصرية لا تستطيع منع التطوع لان ذلك يعرض البلاد للفتنة (١٤).

ويتضح من مقابلة بين القائم بالاعمال المصرى بالنيابة فى دمشق فى ديسمبر ١٩٤٧ مع القائد العربى فوزى القاوقجى ان مصر كانت تسهم بأكبر نصيب مالى فى الاستعداد لمواجهة الموقف . فقد تحدث القاوقجى عن الخطوات العملية التى ستتخذها الدول العربية لانقاذ فلسطين قائلا انه يعز عليه عدم اشتراك مصر فيها . فرد عليه القائم بالاعمال قائلا "أن المال عصب الحرب منه يشترى السلاح ومنه يصرف على المحاربين ، وان مصر تحملت اكبر نصيب من العبء المالى ، ولذا لا يمكن القول مطلقا انها تأخرت عن الصف الاول . "

وعلق القاوقجى ان ما فعلته مصر يقدره العرب جميعا ، ولكنه كمحب لمصر يؤمن بزعامتها لا يرض لها ان تنزل المعركة فى يومها الثانى وأن كل ما يريده هو أن تسهم مصر بقدر ما تستطيع بالسلاح والذخيرة والاشخاص المدربين .(١٥)

يتبين لنا من هذا العرض أن الملك والحكومة المصرية كانا يتخذان موقفا ايجابيا فى تلك الفترة . ويؤكد هذا المعنى ما ذكره

وزير الخارجية المصرية للوزير المفوض البريطانى من أن الحكومة المصرية لن تمنع مواطنيها من التطوع . وماذكره القائم بالاعمال المصرى فى دمشق من ان مصر اسهمت بجزء كبير فى الاعباء المالية التى مهدت للحرب . وإذا كان الملك فاروق قد اخطر السفير الاميركى أن مصر متفقة تماما مع الاقطار العربية الاخرى على مقاومة التقسيم فى فلسطين بقوة السلاح ، فكيف تم اتفاق مصر مع الاقطار العربية على هذا القرار الهام ولم يكن قد مضى على توصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين سوى أربعة أيام ؟ .

يعتقد أن عبدالرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية كان هو وسيلة الاتصال بين القيادات العربية فى هذا الشأن فقد استقبله الملك فى اليوم السابق لاستقباله للسفير الاميركى وزوده بالتعليمات اللازمة بشأن الاستعداد العربي وتنسيق الخطط العربية لمواجهة التقسيم. وأغلب الظن أن اتصالات عبدالرحمن عزام بشأن هذه الخطوة الهامة كانت على مستوى الرؤساء وحدهم فى بعض البلدان المجاورة لفلسطين حرصا على توفير السرية الكاملة لهذا القرار ، وحتى يكون اشتراك الجيوش العربية مفاجأة للقوات اليهودية فى فلسطين . وهكذا ظل الامر على هذا النحو بغير قرار رسمى مصرى بالاشتراك فى الحرب حتى الايام السابقة عليها .

ويبدو أن بعض الرؤساء العرب كانوا يثقون بقدرة جيوشهم على خوض الحرب والانتصار فيها على اليهود ، ولذلك فإنهم لم يستشيروا قياداتهم العسكرية ، ولم يعطوا تعليمات محددة بحسن الاستعداد للحرب. وتؤكد بعض المراجع العربية الهامة هذا المعنى . فيذكر

دبلوماسى مصر كان قنصلا عاما لمصر فى القدس فى تلك المرحلة واتيح له فرصة كبيرة للالتقاء بعدد من المسئولين السياسيين العرب أن "معظم الدول العربية فى سنة ١٩٤٨ لم يرجعوا إلى رؤساء أركان حرب جيوش بلادهم ليسألوا عن حالة جيوشهم ومقدار استعدادها لخوض الحرب، وعن قوة العدو من ناحية العدد والعدة والروح المعنوية."(١٦) كما يذكر عثمان المهدى الذى كان رئيسا لهيئة اركان الجيش المصري يومئذ "أننا فوجئنا بحملة فلسطين ولم نكن على أهبة الاستعداد، وقد عارضت فى دخول الحرب لعدم وجود عتاد ولكنهم ارغمونا عليها."(١٧) وهو ما يشير الى ان قرار اشتراك مصر فى حرب ١٩٤٨ كان قرارا شخصيا من الملك فاروق بناء على تقديراته الخاصة التى كانت تعتمد على أهمية قيام مصر بدور اساسى فى مقاومة الكيان الصهيونى المنتظر فى فلسطين.

العراق :

كانت سياسة العراق الرسمية فى تلك الفترة فيما يتعلق بمواقفها من توصية التقسيم تتسم بالازدواجية . فبينما كانت هادئة متزنة في تعاملها مع الرسميين البريطانيين والاميركيين ، كانت صاخبة ثائرة في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في القاهرة . فقد عقد لقاء فى وزارة الخارجية الاميركية بواشنطن فى ١١ ديسمبر ١٩٤٧ ضم من الجانب العراقى الدكتور فاضل الجمالى وزير خارجية العراق ومعه القائم بالاعمال العراقي . ومن الجانب الاميركى مستر هندرسون مدير مكتب شئون الشرق الادنى وافريقيا بوزارة الخارجية ومستر كوليكت من العاملين بالخارجية الاميركية . وكان الدكتور الجمالى قد زار مستر هندرسون للتحية ومناقشة المشكلة الفلسطينية فى أعقاب توصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين .

ويتبين لنا من تفاصيل ماجرى من مناقشات بين الطرفين ان فاضل الجمالى كان يظهر فى حديثه الحرص على المصالح الاميركية فى المنطقة اكثر من حرصه على مصالح العرب فى فلسطين . فقد كان الجمالى متخوفا من امرين أساسيين وهما : امكانية حدوث صراع مسلح بين العرب والاميركيين ، وامكانية حصول القوات العسكرية السوفيتية على موطىء قدم فى فلسطين تستخدمه فى العمل على إبعاد النفوذ الاميركى عن فلسطين . وفيما يتعلق بالنقطة الاخيرة اشار الجمالى إلى ما ذكرته الصحف عن بيان لمسئول عسكرى أميركى عبر عن مخاوفه من مثل هذا التغلغل السوفيتى فى البحر الابيض المتوسط . وكان اعتقاد الجمالى أن الخطورة بمكان بحيث يجب على المخلصين من الجانبين العربى والاميركى أن يفكروا فى بعض الحلول البناءة للمشكلة قبل أن تتدهور الامور إلى درجة كبيرة يصعب معها منع حدوث الكارثة .

واضاف الدكتور الجمالى أن الوفود العربية شعرت بخيبة الامل للطريقة التى تناولت بها الامم المتحدة المشكلة واعتبرتها ظلما فادحا جاء نتيجة للضغط الاميركى على الوفود الاخرى مما أدى الى رفض الاقتراح العربى الذى قدم قبيل التصويت على مشروع التقسيم على أمل اعطاء فرصة للبحث عن تسوية مرضية للمشكلة . وكرر الجمالى القول بأن الموقف تدهور لدرجة تحتم البحث عن بعض البدائل تجنبا للسير فى طريق مسدود . وينبغى طرح المشكلة فى آخر الامر على مجلس الامن باعتبار أن هذا الوضع يشكل تهديدا للسلام ، على أن يحال النزاع إلى الجمعية العامة للتوفيق ، وعلى العرب فى هذه الحالة أن يقترحوا نظام الكانتونات أساسا لتسوية المشكلة فى المستقبل .

ولم يكن هندرسون يتفق مع تصور الجمالى فى إمكانية أن يكون هذا النظام حلا نهائيا للمشكلة واعتبر ذلك أمرا مضللا لأن الولايات المتحدة الاميركية حددت سياستها فى تأييد التقسيم بعد دراسة متأنية وحذرة وادراك كامل لخطورة القرار ، وأنها ملتزمة بتنفيذه كقرار لا رجعة فيه . ومن الخطأ أن يتصور العرب أن إراقة الدماء ستمكنهم من إعادة طرح المشكلة على الامم المتحدة ، لان الولايات المتحدة الاميركية قد تتصدى لهذا الاسلوب . وأكد مستر هندرسون على أن الحل الوحيد يكمن فى قبول العرب لمشروع التقسيم .

ورد الجمالى بأن مشروع التقسيم مرفوض من جانب العرب ، وأنهم على استعداد لان يموتوا دفاعا عن حقوقهم ، وأن العالم الذى لم يصدق تصريحات العرب حول هذا المعنى سوف يراهم يعنون ما قالوه . ومع أن الصورة كان تبدو قاتمة لكن الجمالى حاول من جديد الحرف على وتر العلاقات العربية الاميركية خشية حدوث صدام بين الطرفين ، ودعا إلى ضرورة التفكير فى حل للمشكلة لان ذلك سوف يؤدى إلى الحفاظ على صداقة العراق مع أميركا وتمكينه من تحقيق خطط التنمية الوطنية .

وأكد مستر هندرسون - فى نهاية اللقاء - أن الولايات المتحدة تواقة بشتى القدر للحفاظ على الصداقة العربية الاميركية بصفة عامة. أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فإنه لا يرى حلا آخر سوى قبول العرب لمشروع التقسيم .(١٨)

ولاشك أن حديث فاضل الجمالى مع المسئول الاميركى يشير الى تلك الازدواجية التى نلمسها احيانا فى السياسات العربية ، فبينما يتحدث

الجمالى هذا الحديث الودى فى حجرة مغلقة نجد رئيس الوزراء العراقى يتحدث لغة أخرى فى اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية التى عقدت بالقاهرة خلال النصف الاول من شهر ديسمبر ١٩٤٧ حيث طالب بالاسراع فى توقيف اعمال شركات النفط فى كل من العراق والمملكة العربية السعودية والغاء امتيازاتها واتخاذ موقف قوى وفعال حتى تدرك اميركا وبريطانيا خطورة الموقف ، فتعملان على احباط مشروع التقسيم فى مجلس الامن.(١٩)

ولعل مما قد يساعد على تفسير هذه الازدواجية ما نعتقده بأن هناك عاملين وراء هذا الموقف الحماسى لرئيس وزراء العراق : الاول انه يريد احراج المملكة العربية السعودية بالذات بمطالبته بتوقيف اعمال شركات النفط فى كل من البلدين فى الوقت الذى يعلم فيه رئيس وزراء العراق أن الدول العربية لم تكن قادرة على تنفيذ القرار فى ذلك الوقت وإلا لأقدم العراق وحده على تنفيذه لو كانت لديه القدرة على ذلك . والعامل الثانى انه ربما كان العراق مدفوعا من بريطانيا لاتخاذ هذا الموقف المتشدد على أمل أن تتراجع الولايات المتحدة الاميركية عن مبدئها لتقسيم فلسطين بحيث تتاح لبريطانيا فرصة أفضل لاستمرار ممارسة سياستها فى الشرق الاوسط.

وتلقى الوثائق البريطانية مزيدا من الضوء على موقف العراق واسباب تشدد رئيس وزرائه فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية . ففى برقية من السفير البريطانى فى بغداد فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ كشف عن حديث طويل حول فلسطين جرى بينه وبين تحسين قدرى - مدير المراسم فى القصر الملكى ووزير العراق المفوض السابق فى باريس - وهو كما تشير

رفيع رجل داهية وصديق للبريطانيين وله رؤية ثاقبة ظهرت عندما ابدى السفير البريطاني تألمه من تلك اللهجة العنيفة التي استخدمها رئيس الوزراء العراقي في القاهرة . فقد وصف تحسين قدري المشاعر العراقية بانها قوية للغاية وتتزايد باستمرار ، وابدى شكوكه فيما إذا كان اي رئيس وزراء عراقي يستطيع ان يقول شيئا آخر إذا حاول أن يأخذ خطا اكثر اعتدالا أو أن يكون بالامكان ان يبقى حيا لاكثر من خمس دقائق إذا لم يتحدث بهذا الاسلوب .

واضاف تحسين قدري أنه كان يعمل مع البريطانيين في صدق على مدى ثلاثين عاما ، وأن بريطانيا كانت قادرة على الدوام على توجيه الحكومة العراقية بما يخدم مصالح البلدين ، وأنه يتعجب الآن من توقف البريطانيين عن اتباع هذا الاسلوب فيما عدا الاكتفاء بذلك النصح السلبي بأن يبقى العراق هادئا . وطلب من السفير أن يوضح هذا المعنى إلى لندن ، لأن مواصلة لندن لسياستها السابقة سوف يمكن العناصر المعتدلة من مواصلة تأييدها للوصي على العرش وللحكومة العراقية . أما إذا أصرت بريطانيا على موقفها السلبي الحالي فإن ذلك سيؤدي الى ما هو أسوأ ويهيىء مناخا مناسبا للعناصر المعارضة لاستغلال موقف بريطانيا والتأكيد على ما يقال بأن النتيجة الوحيدة لثلاثين عاما من التحالف مع بريطانيا هو قيامها بغرز اليهود على العالم العربي .

أما بالنسبة للملك فيصل فتذكر البرقية أن الضغوط التي تواجهه سوف تسبب له إرتباكا ما لم تتقدم بريطانيا باقتراحات محددة تظهر بها تعاطفها مع العرب واستعدادها لتقديم المساعدة ، وأن وضع

بريطانيا "المحايد" بين العرب واليهود - فى رأى تحسين قدرى - هوأمر غير واقعى تماما وخطير للغاية .

ومن الواضح أن السفير لم يكن مستريحا لما سمعه من تحسين قدرى، لكنه حاول أن يكون هادئا غير مثير للمخاوف ، ملقيا اللوم على العرب لعجزهم عن العمل بشكل بناء والتعاون مع بعضهم البعض مما يسبب لبريطانيا عديدا من المشاكل . ووعد السفير ببذل جهده لادخال هذا المعنى إلى ذهن رئيس الوزراء العراقى .

وينهى السفير البرقية بقوله أنهم فى العراق يعتمدون على بريطانيا لإرشادهم حتى فى أصغر الاشياء ، وأنهم الآن وهم يواجهون مشكلة معقدة ، فإن حاجتهم إلى بريطانيا أعظم بكل ما تحتمله الكلمة من معان.(٣٠)

وتتضح لنا تلك الازدواجية التى كانت تتسم بها السياسة العراقية من برقية أخرى مرسلة من وزير بريطانيا المفوض فى عمان الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧ . ففى الوقت الذى أخذ فيه صالح جبر رئيس الوزراء العراقى هذا الموقف الحماسى فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية فى القاهرة وطالب باتخاذ مواقف فعالة لاجبار اميركا وبريطانيا على التراجع عن مشروع التقسيم ، نرى عند عودته الى بغداد مرورا بعمان ومعه نورى السعيد ، موقفا آخر يتسم بالتراجع ويبحث عن انصاف الحلول . فقد اخبر نورى السعيد الملك عبدالله أنه قد استنتج من دوائر رسمية فى لندن أن الحكومة البريطانية تؤيد قيام شرق الاردن بضم المناطق العربية من فلسطين -

طبقا لمشروع التقسيم - إليه . وبناء على ذلك فقد جهز شرق الاردن مشروعا يقضى بالحصول على مساندة العراق فى حال قيام أية دولة عربية أخرى بإحداث اضطراب فى فلسطين .

وكان رأى الملك أن أفضل طريق لذلك هو ضمان التعاون الكامل مع العراق بتبنى المشروع الاصلى الذى سبق التفكير فيه عام ١٩٤٦ والذى يقضى بإقامة وحدة او اتحاد بين العراق وشرق الاردن . وعبر المسئولان العراقيان عن موافقتهما بشكل أساس على مشروع الوحدة ، لكنهم رأوا من الافضل أن يرجأ تنفيذه حتى يصبح مستقبل فلسطين اكثر وضوحا ، وعارض الملك هذا الاتجاه قائلا انه إذا كان هناك ما يبرر تأجيل تنفيذ المشروع فهو يطالب بتكوين حلف عسكرى - دفاعى وهجومى - مع العراق. ولفت المسئولان النظر إلى وجود معاهدة بين البلدين تسمح للعراق أن يقدم المساعدة لشرق الاردن فى حالة حدوث هجوم عليه من طرف آخر، وأجاب الملك بأن حكومة العراق لم تقم بأية محاولة لاعطاء فعالية لشروط المعاهدة ، وطالب بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتنفيذ ما نصت عليه المعاهدة من تشكيلات عامة.(٣١)

وتتضح اتجاهات نورى السعيد نحو مشروع التقسيم فى برقية من السفارة البريطانية فى بغداد فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ . فقد كان نورى السعيد يرى أن أفضل حل للمسألة الفلسطينية هو قيام عبدالعزيز آل سعود بإجراء التسوية اللازمة مع الولايات المتحدة الاميركية ، لان البديل الآخر الذى لا يريده أحد هو التدخل العسكرى فى فلسطين . وأن القاهرة لن تقوم بهذه الخطوة تحسبا من قيام القوات البريطانية فى مصر بانقلاب سياسى خلال وجود القوات العسكرية المصرية فى فلسطين . أما القوات الوحيدة الاخرى والفعالة فسوف تأتى من شرق الاردن

والعراق . وأخبر نورى الامير فيصل أنه إذا تحرك والده مع الاميركيين فسيمكن تجنب التدخل العسكرى فى فلسطين ، وإذا لم يحدث ذلك فإن أحدا لن يستطيع منع تلك الخطوة .

ويتضح من البرقية أن نورى السعيد كان حريصا تماما على مصالح البريطانيين وتجنب الاضرار بهم ، فهو يأمل أن تكون بريطانيا قادرة على انهاء الانتداب قبل ١٥ مايو ، لأن أي تأخير سوف يجلب الخطر للقوات البريطانية التى قد تنحاز إلى أحد الطرفين ، وأنه إذا أخذت القوات البريطانية جانب اليهود ضد العرب بأية طريقة فسوف يكون ذلك إجراء وخيم العاقبة ، ولذلك فقد اقترح نورى السعيد أن تأخذ بريطانيا موقفا فحواه أنه ليس من العدل أن يطلب منها دعم العرب ، لكن من الضرورى ألا تقدم الدعم لليهود .

وكان الشيء الرئيس الذى يثير اهتمام نورى السعيد فى حالة وصول الامور إلى حد الصدام العسكرى هو موضوع البترول بالنسبة لليهود، والذى بدونه سوف يخسرون الكثير لانهم سوف يعتمدون - بدون العرب - على النقل الميكانيكى ، وانه يفضل أن توقف بريطانيا الامدادات العسكرية - لأى من الطرفين - رغم صعوبة هذا الامر للغاية فى حالة عدم انسحاب بريطانيا من فلسطين.(٣٣)

وكانت السفارة الريطانية فى بغداد تبلغ الخارجية البريطانية أولا بأول بأخبار العرب ذات الاهمية العسكرية . ففى برقية من السفير البريطانى فى بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧ ذكر فيها أن رئيس الوزراء العراقى أكد له فى نفس اليوم بشكل صريح أن العراق لم ولن يوافق على تعيين طه الهاشمى قائدا للجيوش

العربية المشتركة .(٢٣)

وفى برقية أخرى فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧ كرر فيها السفير البريطانى ما ذكره فى برقية سابقة من أن هدف العراق يتحدد فى وجوب قيام قوات شرق الاردن باحتلال كل فلسطين بما فيها المناطق اليهودية.(٢٤)

وهكذا نرى أن المسئولين العراقيين كانوا يعطون للعلاقات مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا الاهتمام الرئيس الذى يسبق ما عداه من مشكلات عربية . فرغم نقد فاضل الجمالى لتوصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين وإشارته إلى الضغط الاميركى على وفود الدول الاخرى وتاكيده على رفض العرب لمشروع التقسيم ، لكنه يعطى للعلاقات العراقية الاميركية الاهمية الكبرى ، ويتمنى ايجاد حل للمسالة الفلسطينية حتى يمكن الحفاظ على العلاقات العراقية الاميركية .. وتحسين قدرى يؤكد أن العراق ينتظر الضوء الاخضر من بريطانيا لمساعدة العراق على اتخاذ موقف من المسالة الفلسطينية يؤكد الحرص على المصالح المشتركة لكل من البلدين .. ونورى السعيد يقترح - حرصا منه على مصالح بريطانيا - أن تنهى بريطانيا انتدابها على فلسطين قبل ١٥ مايو تجنبا للإضرار بقواتها العسكرية ، وهكذا .

الاردن :

وأما عن رد الفعل الاردنى الرسمى فى أعقاب قرار التقسيم ، فقد تبلور فى اتباع سياسة اقليمية خاصة تتناقض مع أهداف السياسة العربية ، وتتحدد بشكل أساسى فى سعيه من أجل السيطرة على المناطق العربية فى مشروع التقسيم ، بدعوى اعتبارات الاردن الخاصة وانقاذا لتلك الاراضى من الوقوع فى يد اليهود . ويتضح ذلك فيما ورد فى ملخص

لكتاب من المفوضية المصرية بعمان - حول التطورات التى حدثت فى أعقاب صدور توصية التقسيم والتى تناولت مناقشة مجلس النواب الاردنى للقضية - واستنكار النواب لتوصية التقسيم مطالبين بالعمل الجدى وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة . ونتيجة لهذا الجو السياسى المعبأ أعلن سمير الرفاعى رئيس الوزراء تضامن الحكومة مع الشعب فى ثورته من اجل فلسطين واستعدادها للدفاع عنها . ورغم هذه التصريحات فإن الناس تحدثوا خلف الأروقة عن خلاف قام بين الحكومة والملك لانه لم يوافق بصفة مطلقة على إجابة طلب الحكومة حرية العمل بما يتفق ومشاعر الشعب الاردنى وفى نطاق جامعة الدول العربية ، وأن الوزارة قدمت استقالتها ولم يقبل أحد توليها فى تلك الظروف .(٣٥)

أما بالنسبة لموقف الملك عبدالله فيزداد وضوحا فى مقابلة له مع أحد المسئولين الاميركيين خلال النصف الثانى من ديسمبر . حيث ذكر له الملك أن الفيلق العربى الذى كان يحتل فى ذلك الوقت مراكز استراتيجية فى فلسطين قد يجد نفسه مضطرا لاحتلال فلسطين فى أعقاب رحيل الادارة والقوات البريطانية تلبية لدعوة عرب فلسطين ممثلين فى العمد ورؤساء البلديات باعتبارهم صوت الشعب المعبر في غياب القيادة الرسمية لعرب فلسطين .

وفى تقديرنا أن الملك عبدالله تجاهل الهيئة العربية العليا - التى كانت تمثل عرب فلسطين فى تلك المرحلة - حتى يوجد لنفسه مخرجا للقيام بأية اجراءات يراها ضرورية لتحقيق مشروعاته فى التوسع ، بل إنه حاول الاستفادة من العامل الجغرافى لتحقيق نفس الهدف . فقد أكد الملك فى المقابلة على مجاورة شرق الاردن لفلسطين ، وأن اضطرابات

فلسطين سوف تؤثر على شرق الاردن اكثر من أى دولة أخرى . وأنه بناء على ذلك يجب أن يقرر اسلوب العمل فى ضوء أفضل المصالح لشعبه .

وعبر عبدالله عن أسفه لتهور اليهود الذين تمادوا فى مطالبهم بالدرجة التى حالت دون التوصل الى شىء من التوازن المفيد للعرب واليهود على السواء ، أو إقامة أحد أشكال الادارة الفيدرالية فى فلسطين ، وهو ما كان الملك يتوقع حدوثه بعد احتلال قواته فلسطين .

وواضح أن الملك عبدالله كان متفائلا أكثر مما يجب حين قال أنه بعد فترة الحكم العسكرى سوف يستمع إلى كل الاراء بشأن إدارة وتشكيل حكومة فلسطين وأنه مصمم على عدم تكوين دولة يهودية فى فلسطين ، ويعتبر نفسه وحده المسئول كلية عن جهود حفظ السلام فى الشرق الادنى عند الانسحاب البريطانى من فلسطين.

ويبدو أن الملك كان مقتنعا بأفكاره بدرجة كبيرة ، لكن وكيل وزارة الخارجية الاردنية الذى قام بترجمة اللقاء كان يبدو عليه الالم أحيانا بسبب أفكار الملك غير المتفقة مع خطط الجامعة العربية.(٣٦)

فما هو المقصود بخطط الجامعة العربية التى تعارضت معها أفكار الملك ؟

هناك قرارات عديدة لمجلس جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية منذ دور الانعقاد الاول للمجلس فى شهر يونيو ١٩٤٥ يمكن

للقارىء أن يعود إليها . (٣٧) لكن الذى يهمنا هنا هو الموقف الرسمى للدول العربية من التوصية بتقسيم فلسطين والذى عبر عنه بيان الحكومات العربية الذى أذاعته فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٧ والذى أشرنا إلى مضمونه فى مطلع هذا البحث .

وطبقا لهذا البيان كانت خطط الحكومات العربية ازاء توصية التقسيم تعنى خوض المعركة العسكرية إلى جانب عرب فلسطين بهدف الحفاظ على استقلال فلسطين ووحدتها ، وهو ما يتعارض بطبيعة الحال مع تلك الأفكار التى عبر عنها الملك عبدالله فى لقائه بالمسئول الأميركى والتى تضمنت احتمال إقامة شكل من أشكال الادارة الفيدرالية ، وتشكيل حكومة عسكرية لفترة محدودة ، واعتبار نفسه هو المسئول وحده عن حفظ السلام فى منطقة الشرق الادنى بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين ، وهى تلك الأفكار التى جعلت وكيل وزارة الخارجية الأردنية يبدو عليه الالم لسماعها لتعارضها مع خطط الجامعة العربية.

وتردد رسالة القائم بأعمال المفوضية المصرية فى عمان الى وزارة الخارجية المصرية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧ فى أعقاب مقابلة له مع الملك عبدالله ـ وهو نفس التاريخ الذى أرسل فيه القنصل الأميركى العام فى القدس برقيته الى وزارة الخارجية الأميركية ـ نفس الأفكار التى تضمنتها رسالة القنصل الأميركى مما يطمئن الباحث إلى صحة ما ورد فيهما من أفكار .

فتذكر الرسالة أن الملك بدأ الحديث بذكر مسألة فلسطين واهتمامه بها "فأخذ يدلل أولا على أهمية فلسطين بالنسبة للمملكة

الاردنية الهاشمية ، إذ انهما فضلا عن كونها عضوين من جسد واحد وكانا سويا تحت الانتداب البريطاني فإن مما يزيد من اهتمام شرق الاردن بفلسطين أن هذه الاخيرة تعتبر مفتاح شرق الاردن والباب الاول لها ، وجل اعتماد شرق الاردن في تجارتها هو على الموانىء الفلسطينية مثل حيفا ويافا."

وانتقل الملك بعد ذلك إلى ما يجب أن يكون عليه خطة العرب تجاه فلسطين فقال "أن الخطة المثلى هي في عدم التدخل المباشر من جانب الدول العربية لانه من واجب تلك الدول عدم الاقدام على شيء قد يضطرون الى عدم المضي والسير فيه والنكوص عنه ."

ونظرا للاهمية التي تعلقها المملكة الاردنية على فلسطين فإن الملك عبدالله لا يسمح مطلقا بأن تكون في فلسطين دولة عربية أخرى غير شرق الاردن ولا حتى حكومة فلسطينية على رأسها مفتي فلسطين وذلك لان "قيام سلطة غير أردنية في فلسطين معناه دائما التهديد المستمر للمصالح الاردنية ."

ووجه الملك حديثه الى القائم بالاعمال المصري بالنيابة والى عبدالله النجار القائم بأعمال المفوضية اللبنانية في عمان قائلا "وأرجو أن تبلغوا حكوماتكم على لساني أن الجيش العربي الاردني سيظل موجودا في فلسطين سواء انسحب الانجليز منها أو لم ينسحبوا وذلك لتحقيق الاغراض التي تهدف إليها شرق الاردن أولا ، وثانيا لان وجود ذلك الجيش في فلسطين هو وليد رغبة الشعب الفلسطيني نفسه ." وأضاف الملك أن الجيش العربي سيحتل أيضا الجزء العربي الفلسطيني حتى

تكون لديه الفرصة لقطع مواصلات الجزء الصهيونى مما لا يتيسر معه لهذا الاخير القيام أو الحياة داخل الدولة العربية .

وأضاف القائم بالاعمال المصرى أن القائم بالاعمال اللبنانى قد ذكر له أن الملك عبدالله صرح له بأن "قضية فلسطين هى أكبر من مجهود العرب " وأن القائم بالاعمال اللبنانى يرى أن الملك يقصد بذلك " أن الدول العربية لن تقدر على حل قضية فلسطين ، بل إن حلها فى يد جلالته والمملكة الاردنية الهاشمية."(٣٨)

وفى رسالة أخرى من القائم بالاعمال المصرى فى عمان أورد اشارة الى حديث للسياسى السورى نبيه العظمة معه بشأن اشتباك الجيش العربى الاردنى فى معارك مع اليهود فى فلسطين " أن على العرب أن يفتحوا عيونهم ويتنبهوا من اليوم الى الخطر الذى ينجم عن وجود ما يسميه البريطانيون بالجيش العربى فى فلسطين ، وأنه إذا لا قدر الله ولم تنجح القوات العربية الاخرى فى مهمتها فلن يجد العرب الفلسطينيون ملجأ أمامهم غير الملك عبدالله وجيشه ، فيعلنون انضمامهم إليه ويلتمسون حمايته ، وبهذا تخطو شرق الأردن خطوة طيبة فى سبيل تحقيق مشروع سوريا الكبرى ، ويستفيد البريطانيون من انضمام هذا الجزء من فلسطين إلى شرق الاردن حيث يتركز نفوذهم."(٣٩)

وتلقى الوثائق البريطانية أضواء أخرى حول مواقف الأردن يمكن أن ندعم بها ما ورد فى الوثائق الاميركية والعربية أو تكشف لنا معلومات جديدة عن تلك المواقف .

ففى ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ استقبل وزير بريطانيا المفوض فى مقره الرسمى فى عمان المدير الصهيونى لشركة كهرباء فلسطين روتنبرج بناء على طلب الاخير الذى كان متلهفا للحصول على معلومات حول موقف حكومة بريطانيا من الاعتراف بما يعتزمه الملك عبدالله من احتلال المناطق العربية من فلسطين فى مشروع التقسيم .

وقد استفسر منه الوزير المفوض عن رأى السلطات اليهودية بالنسبة لتلك الفكرة ، فأجابه بأنهم سوف يعتبرون عبدالله جارا لهم اكثر من أية سلطة عربية اخرى ، وأنهم لا يرغبون فى التحرك فى هذا المضمار قبل أن يعرفوا مزيدا من المعلومات عن وجهة النظر البريطانية .

وعندئذ قال له الوزير المفوض انه بقدر علمه فإن الحكومة البريطانية لم تعبر بعد عن أية أفكار حول هذا الموضوع ، وأنها - اذ تأخذ بعين الاعتبار موقف اليهود الدقيق - لن تندهش اذا استمروا فى الاحجام عن تنفيذ هذا الامر . وتشكك السفير فيما اذا كان هذا الكلام مقنعا لروتنبرج الذى فهم أن السفير غير قادر او غير راغب على أن يقول له شيئا.

وعلق روتنبرج بأن هناك خطوات ينتظر اتخاذها - ربما بواسطة السلطات اليهودية - حتى لا يفهم أى اجراء يتخذه الاردن على أنه تحد لسلطة الامم المتحدة ، وأن مثل هذه الخطوات سوف تكون سرية من اجل التوصل الى تفاهم مع الملك عبدالله .

وأنهى الوزير المفوض البريطانى فى عمان برقيته قائلا أنه لا

يعتبر أن مفاتحة روتنبرج له فى هذا الموضوع كانت بمبادرة شخصية منه ، وأنه من المحتمل أن يكون موفدا من قبل الوكالة اليهودية للقيام بتلك المبادرة ، وأن من المعروف بشكل عام أن روتنبرج على علاقة صداقة شخصية بالسفير منذ سنوات عديدة .(٣٠)

وفى برقية أخرى من وزير بريطانيا المفوض فى عمان فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧ ذكر فيها أن سمير (الرفاعى) أعطاه تقريرا مطولا لمحاضر جلسات الاجتماع الاخير لمجلس جامعة الدول العربية الذى عقد فى القاهرة سوف يرسله فى برقية تالية ، لكن المسئول البريطانى أراد أن يبلغ الخارجية البريطانية بشكل عاجل - بناء على المعلومات التى استقاها من سمير الرفاعى بطبيعة الحال وتضمنها التقرير المشار اليه - أن الحكومات العربية قررت القيام بإجراء عاجل بإمداد عرب فلسطين بالاسلحة والذخائر ودعمهم بالمتطوعين ، وأنه نبه الى أن هذا الاجراء يعنى بدء الاعمال العدائية قبل أن ينتهى الانتداب ، فكانت الاجابة التى سمعها أن العرب بدءوا الآن ، وأن العرب لا يمكنهم الوقوف ساكتين وهم يرون إخوانهم فى فلسطين يقتلون بواسطة اليهود الذين يملكون أجهزة أفضل بكثير مما لدى العرب ، وأن القوات البريطانية أصبحت غير قادرة على حفظ السلام بين العرب واليهود .

وأضاف الوزير المفوض أنه نظرا لاهتمام شرق الاردن بالامر فإن الاسلحة تشترى الآن بواسطة لجان غير رسمية وبأموال تجمع من اكتتابات شعبية . وليس هناك هيئات منظمة للمتطوعين ، لكن من المعروف أن عديدا من الافراد المسلحين يتجهون إلى فلسطين عبر نهر الاردن ، وأن الامر لا يحتاج إلى تشجيع رسمى ، كما أنه ليس هناك ما يشير الى أن اسلحة الفيلق العربى وذخائره ارسلت الى عرب فلسطين.(٣١)

ولم تكن الحكومة الاردنية حريصة فى تلك الفترة على الحفاظ على أسرار الخطط والاجراءات التى اتفقت الحكومات العربية عليها . فقد تضمنت البرقية التالية التى أرسلها وزير بريطانيا المفوض فى عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧ معلومات هامة أعطاها له سمير الرفاعى بشكل شخصى بشأن ما تم فى جلسات الاجتماع الاخير لمجلس الجامعة العربية بالقاهرة . وطلب ألا تستخدم تلك المعلومات بطريقة تعرض سمير الرفاعى للشبهة. وفيما يلى بيان بتلك المعلومات الهامة والسرية التى رأينا من الفائدة نظرا لخطورتها البالغة أن نوردها كما هى ، وكان يفترض ان يحرص المسئول الاردنى على سريتها ، لأن إفشاءها يعرض المصالح العربية العليا للخطر :

١- أن اللجنة الفنية العسكرية قدمت إلى مجلس الجامعة العربية تقريراً فحواه أن عرب فلسطين فى وضع غير سار بالنسبة لليهود ، وأن هناك ضرورة عاجلة لارسال أسلحة وامدادات من المتطوعين إليهم. وأن اللجنة لفتت النظر الى أنه اذا كانت هذه المساعدة تمكن عرب فلسطين من الدفاع عن انفسهم ، فإن التدخل المسلح للجيوش العربية يمكن ان يحول دون تنفيذ مشروع التقسيم .

٢- أن الحكومة السورية قدمت ستمائة بندقية ، كما قدمت الحكومة اللبنانية ثلاثمائة بندقية الى المتطوعين الذين يتدربون فى مركز قطنة ، وأن هناك حاجة الى خمسة آلاف بندقية أخرى على الاقل. كما أن بالمركز ثلاثمائة متطوع اقتربوا من انهاء تدريبهم، وأن هؤلاء سوف يرسلون الى فلسطين كمدربين ، كما أن دفعة أخرى بدأ تدريبها . ويوجد بقطنة اكثر من مبعمائة فلسطينى، ولا يوجد غيرهم ممن يمكن الاستفادة بهم فى هذه اللحظة .

٣- أنه بعد أن ناقش مجلس الجامعة الأمر قرر أن تقوم كل دولة بتقديم حصة من الاسلحة والذخيرة الحربية . وعرضت سوريا ولبنان أن ترسلان بالاضافة إلى تلك الحصة ألف قنبلة يدوية فرنسية وبعض أسلحة أوتوماتيكية فرنسية . وأما الامداد بالصناديق فقد تم توزيعه كما يلي :

مصر : ١٠٠٠ بندقية

سوريا : ١٠٠٠ ،،

العراق : ١٠٠٠ ،،

المملكة العربية السعودية : ١٠٠٠ ،،

لبنان : ٥٠٠ ،،

شرق الاردن : ٥٠٠ ،،

كما نوقش موضوع مساهمة كل دولة بحصة من المتطوعين ، واتفق على أنه ليس هناك وسائل للسيطرة الفعلية على المتطوعين الذين ذهبوا الى فلسطين . وتقرر زيادة مبلغ المليون جنيه الذى سبق أن قررته الحكومات العربية فى لبنان إلى مليونين من الجنيهات لانفاقها فى مساعدة عرب فلسطين . وأن نشاط المتطوعين سوف يكون تحت القيادة العامة المتمرسة لاسماعيل صفوت الذى سوف ينتدب من الجيش العراقى للقيام بهذه المهمة . وسوف يكون هناك ثلاث قيادات محلية : الاولى يتولاها فوزى القاوقجى ، والقيادتان الاخريان تختاران من بين الفلسطينيين .

٤- أن سمير الرفاعى طرح سؤالا على المجتمعين بشأن موقف دولهم من الامم المتحدة . وكان هناك اقتناع بأن بإمكانهم الاستمرار فى عضوية المنظمة على أن يظلوا رافضين لقرارها بشأن التقسيم .

كما كان هناك ادراك بأن أية خطوات صريحة يتخذها العرب لمنع تنفيذ قرار التقسيم سوف تؤدى إلى رد فعل من مجلس الامن . وأوضح محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء المصرى أن الجيش المصرى لن يتمكن من التدخل لسببين: الاول لوجود القوات البريطانية فوق أرض مصر ، والثانى بسبب استمرار عرض القضية المصرية على الامم المتحدة .

وفى نهاية الامر كان هناك اتفاق عام على أن المواجهة المباشرة للجيوش العربية مع اليهود حتى بعد انتهاء الانتداب ليست إجراء عمليا فى الوقت الراهن ، وطرح اقتراح - لم تتم دراسته - بأنه يمكن لاية شخصية عسكرية أن تذهب إلى فلسطين بطريقة غير رسمية .

٥- ناقش المجتمعون موضوع العقوبات الاقتصادية سواء من جانب العرب أو ضدهم . وقال رئيس الوزراء العراقى أن هدفه كان بالدرجة الاولى الغاء كل الامتيازات الاجنبية فى البلدان العربية ، لكن موقف بريطانيا العظمى فى موضوع التقسيم غير الموقف ، وأصبحت الولايات المتحدة الاميركية الآن هى العدو . وهو يريد أن يعرف ما إذا كانت الحكومات السورية واللبنانية والسعودية مستعدة لالغاء الامتيازات الممنوحة للمصالح الاميركية . وبعد حديث طويل كان من الواضح أن أحدا ليس مستعدا لالغاء الامتيازات ، مما دعا المجتمعين إلى صرف النظر عن الموضوع .

٦- بالنسبة لموضوع توفير الاسلحة والذخيرة الحربية ، قال المندوبون السوريون واللبنانيون أنه يمكن على الفور شراء

كميات كبيرة منها ، لكن صعوبات نشأت بسبب دفع مبلغ قيمته ستمائة الف جنيه استرليني .

٧- تم إبعاد المفتى عن المناقشات بواسطة المندوبين العراقيين والاردنيين الذين عارضوا أيضا محاولات المندوبين السعوديين والمصريين لمناقشة مستقبل ادارة المناطق العربية فى فلسطين . وأشار النقراشى إلى المفتى باعتباره الحاكم المنتظر للدولة العربية فى فلسطين ، وأحدث ذلك موجة من الغضب الشديد لدى صالح جبر الذى قال أنه لن يوافق إطلاقا على مثل هذا الترتيب .

٨- وصل نورى السعيد فى وقت متأخر وشارك فى الاجتماعين الأخيرين، واقترح أن يحاول عبدالعزيز آل سعود باعتباره أكثر الجميع اقترابا من الأميركيين إقناعهم بتغيير نظرتهم إلى موضوع التسوية. ووعد الأمير فيصل بإبلاغ الاقتراح إلى والده .

واستفسر جميل مردم من نورى السعيد عما إذا كان اتجاه الحكومة البريطانية سوف يأخذ بعين الاعتبار التدخل العربى لتسوية النزاع فى فلسطين ، فأجاب نورى السعيد بأنه فى اللحظة التى يكون الانجليز فيها خارج فلسطين فإنهم لن يعطوا لهذا الأمر أهمية .

٩- تساءل صمير الرفاعى عما إذا كان أى عضو آخر - من أعضاء مجلس الجامعة - سوف يعترض إذا وجدت دولة عربية نفسها فى وضع تتجه فيه إلى خوض الحرب لمساعدة عرب فلسطين . فأجاب العراقيون أنه لن يكون هناك اعتراض ، وأن الدول العربية الأخرى سوف توافق على

هذا الاجراء برغم ادراكها لخصوصية المشكلة والموقف الجغرافي لشرقى الاردن ، وأن أية ادارة عربية تقوم فى فلسطين بواسطة دول عربية أخرى يمكن ان تكون ذات طبيعة مؤقته انتظارا للتشاور مع الفلسطينيين .

١٠- أن مركز المفتى قد ضعف إلى حد كبير بتعيين عراقى لقيادة المتطوعين ، وباستبعاد المفتى من المناقشات فى القاهرة ، وبفشل الجامعة العربية فى الوصول إلى قرار بشأن انشاء حكومة عربية فى فلسطين . وظهر ادراك المفتى لهذه الحقيقة بمروره على سمير الرفاعى - فى القاهرة - من أجل التعبير عن اخلاصه للملك عبدالله .

وأنهى الوزير المفوض البريطانى البرقية قائلا أن سمير الرفاعى يدرك ادراكا كاملا خطورة الصدام بين القوات العربية والقوات البريطانية نتيجة لارسال الاسلحة والذخيرة إلى فلسطين، لكنه يشعر أن أية سلطة عربية تحاول أن تكبح جماح هذه الحركات سوف تفقد السلطة بسبب عمق المشاعر التى امتثارتها كثرة الاصابات العربية على يد اليهود ، وأن سمير الرفاعى يشعر أنه من الممكن أن يرغب البريطانيون فى تقديم موعد تاريخ نهاية الانتداب .(٣٢)

ويتضح من برقية أرسلها وزير بريطانيا المفوض فى عمان فى ٢٢ ديسمبر - أى بعد البرقية السابقة بيومين - أنه لم يكن مطمئنا تماما الى ما يزوده به سمير الرفاعى من معلومات. ولذلك فقد كان يحاول التأكد من تلك المعلومات من مصادر أخرى حيث

أوضح أن التقرير الذى قدمه سمير الرفاعى للملك بشأن اجتماعات الجامعة العربية فى القاهرة مماثل للتقرير الذى سلمه سمير الرفاعى للسفير .

كما يتضح منها أن الوزير المفوض لم يكن يطمئن أيضا إلى صدق تعليقات الملك ، حيث يذكر أن الملك كان متشككا فى اخفاء بعض القرارات السرية التى اتخذت فى اجتماعات الجامعة العربية عنه ، لكن الوزير المفوض يشك فيما إذا كان هذا التشكك صحيحا.

وبشكل عام فقد كان تعليق الملك أن خطة الدول العربية لمساعدة عرب فلسطين لاحداث اضطراب فى البلاد سوف يترتب عليها ضرر أكثر من النفع ، وأنه كلما أخذت بعض السلطات العربية على عاتقها مسئولية الاستيلاء على المناطق العربية فى فلسطين كلما كان ذلك أفضل .(٣٣)

وعندما طلب أحد المسئولين البريطانيين تقريرا موجزا لمحاضر جلسات مجلس الجامعة العربية - طبقا لما فهم من المسئولين الاردنيين - أعد مسئول بوزارة الخارجية البريطانية التقرير المطلوب الذى تضمن عددا من الاستنتاجات التى خرجت بها الخارجية البريطانية مما توفر لها من معلومات :

- أن الهدف من ترتيبات حرب العصابات فى فلسطين منع لجنة الأمم المتحدة من تنفيذ قرار الجمعية العامة .
- أن الحكومات العربية ليست متفائلة كثيرا بشأن نجاح هذه الخطة .
- أن تلك الحكومات تحاول تأجيل دراسة انشاء حكومة فلسطينية فى المستقبل تجنبا لاثارة خلافات داخلية بين عرب فلسطين .

- أن العمل المنفرد للملك عبدالله يمكن قبوله من الحكومات العربية بشرطين :

أ) إذا لم يضم أى منطقة فلسطينية الى إمارته (وتعلق البرقية بأن تنفيذ هذا الشرط سوف يقلل من جاذبية العمل لدى الملك).

ب) ألا يعتبر الملك نفسه غير مكترث بشأن مصير العرب الذين يقطنون الجزء الذى خصصته الامم المتحدة للدولة اليهودية .

وتنتهى البرقية بتعليق مفاده أن مشروع الملك عبدالله سوف يوصل إلى التعاون مع الامم المتحدة ومع اليهود ، وأن جامعة الدول العربية تهدف إلى توريط الجميع.(٣٤)

وتعطى برقية من عمان فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧ تفصيلات دقيقة عما تنوى الاردن احتلاله من مناطق فلسطين وأهدافها الحقيقية والظاهرة من ذلك ومواقف البلاد العربية المتوقعة من تلك الخطوة. فتذكر البرقية أن خطط شرق الأردن لاحتلال المناطق العربية من فلسطين - فى مشروع التقسيم - هى خطط مرنة ، وأن المقصد فى البداية - بقدر ما تحقق السفير البريطانى من الأمر- هو تامين نابلس والخليل وبقدر ما يمكن غزة ، وعندئذ تمتد السلطة - عندما وأينما يكون ذلك ممكنا - إلى كل مناطق فلسطين التى لم تخصص للدولة اليهودية أو للقدس الموضوعة تحت نظام الوصاية الدولية . وأنه بسبب مشاكل الاتصالات والعدد المحدود من الرجال الذين يمكن توفيرهم فليس من المقترح محاولة الوصول إلى الجليل الغربى فى المرحلة الاولى . وسوف تقام ادارة عسكرية

مؤقتة فى تلك المرحلة ، كما أن الحركة ستكون ظاهريا بغرض حماية المناطق العربية من التوسع اليهودى ، أما بالنسبة لضم المنطقة إلى شرق الاردن فسوف يتجنب ذلك الاجراء بالرغم من أن الضم سوف يكون هو الهدف الاخير .

وسوف تعتمد ردود الفعل العربية فى المناطق المحتلة من فلسطين إلى حد كبير على السرعة التى ستتم بها الحركة ، والدرجة التى ستتسلل بها العصابات المؤيدة للمفتى الى فلسطين من سوريا قبل ذلك .

أما بالنسبة للدول العربية فإنه على ما يبدو أن العراق سوف يؤيد الاردن ، أما سوريا والمملكة العربية السعودية ومصر فيعتقد أنها سوف تكون معادية لتلك الخطوة ، لكن السفير لا يشعر أنه قادر على التعبير عن موقف لبنان منها ، كما لا يعتقد أن هناك أية ترتيبات متفق عليها - بين الدول العربية - لتقسيم المناطق العربية من فلسطين إلى مناطق محتلة ، وأنه من المحتمل إذا لم تحتل الاردن الجليل الغربى على الفور أن تقوم بذلك دولة أخرى.(٣٥)

تلك هى ردود فعل الاردن الرسمية فى أعقاب توصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين على ضوء الوثائق المختلفة والتى يمكن بلورتها فى النقاط التالية :

أولا : أن النظام الاردنى كان يعتبر نفسه - وليس أى نظام عربى آخر - مسئولا عن حفظ الامن والسلام فى فلسطين بعد انسحاب القوات البريطانية ، وأنه كان يعارض قيام أى دولة عربية أو حتى سلطة فلسطينية بالسيطرة على الجزء المخصص للعرب

فى مشروع التقسيم باعتبار أن ذلك سوف يقف حائلا دو
الاردن بتنفيذ مخططاتها فى فلسطين .

ثانيا: أن الملك عبدالله كان مقتنعا بفكرة التقسيم رغم
معارضة فكرة قيام دولة يهودية حيث أعلن ترحيبه
شكل من أشكال الادارة الفيدرالية ، وهو ما يعنى ض
ضمنا على إقامة كيان رسمى لليهود فى فلسطين سواء أ
إدارة أو دولة ، وأن اليهود - كما يتضح من خلا
روتنبرج مع وزير بريطانيا المفوض فى عمان - لم
يمانعون فى احتلال القوات الاردنية للجزء المخصص لل
مشروع التقسيم ، بل إنهم كانوا راغبين فى التف
الملك عبدالله باعتبار أن ذلك يضمن لهم إقامة دو
الجزء المخصص لهم ويقيهم من صدام مسلح محتمل
تدخل القوات العربية العسكرية الاخرى فى فلسطين .

ثالثا: أنه يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك ان أصرار الأمر
كانت أمرا مشاعا ومباحا بين المسئولين
والبريطانيين . فقيام رئيس وزراء الاردن بإبلاغ
البريطانية بالقرارات السرية التى اتخذها مجلس
العربية فى القاهرة لمواجهة توصية الامم المتحد
فلسطين ، وبتفاصيل موضوعات التطوع والتسليح
للدول العربية المختلفة ، هو شاهد واضح عا
الملاقات التى كانت قائمة فى ذلك الوقت بين
وإحدى الدول العربية ، وبرهان على عدم
المسئولين العرب لمسئولياتهم الوطنية والقومية .

لبنان :

وأما عن رد الفعل الرسمي لدى لبنان ، فرغم قلة الوثائق التي توفرت لنا عن موقفه في أعقاب توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ، لكن ما اطلعنا عليها منها يعطي فكرة لا بأس بها في هذا الشأن كما يعبر عن تلك التناقضات السياسية التي يحفل بها النظام السياسي في لبنان . فتذكر برقية من ممثل بريطانيا السياسي * في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧ أن التدخل في فلسطين بواسطة شرق الاردن لن يحدث دهشة كبيرة في لبنان لأن احتمالاته كانت موضوع مناقشة في الدوائر السياسية ، كما كان هناك اعتقاد كبير بأن شرق الاردن سوف تحصل على موافقة الحكومة البريطانية بالنسبة لهذه الخطوة التي ستعتبرها خطوة أولى لتحقيق مشروع سوريا الكبرى .

أما عن موقف العناصر الرجعية والمعارضة في الجماعة المسيحية (الذين يبدو أن قادتهم على علاقات ودية مع الملك عبدالله) فسوف يرحبون بشكل سري باحتلال شرق الاردن للمناطق العربية في مشروع التقسيم كمقدمة لانشاء سوريا الكبرى . أما العناصر المسيحية المؤيدة لنظام الحكم فسوف تعارض تلك الخطوة .

وأما بالنسبة للمسلمين في لبنان فإنهم لا يشاركون المسيحيين المؤيدين للحكومة اللبنانية تحفظاتهم فيما يتعلق بسوريا الكبرى ، كما أن عديدين منهم في لبنان يحتمل أن يكونوا مؤيدين بشكل شخصي للملك عبدالله. لذلك فإنهم غير راغبين في معارضة التدخل السوري في فلسطين ويحتمل أيضا أن يرحبوا به . كما أن محاولة الملك عبدالله لاحتلال المناطق العربية ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية من المحتمل ان تثير الشك في أن الملك كان متعاونا بشكل سري مع

المهاينة، وأن تكون الحكومة والرأى العام فى لبنان قد تأثرا الى درجة كبيرة بالموقف السورى وبحضور المفتى إلى لبنان . وبناء على ذلك يمكن القول إجمالا أن الاجراء الاردنى يمكن أن يستقبل بواسطة اللبنانيين بشكل غير سار رغم أن ردود فعلهم سوف تتوقف الى درجة كبيرة على الخطوات التى يتخذها الملك عبدالله لاعداد أذهانهم مقدما، بالاضافة الى درجة نجاحه فى انجاز العملية العسكرية المشار اليها.(٣٦)

وكانت رئاسة الحكومة اللبنانية ممثلة فى رياض الصلح معارضة لمشروع التقسيم حيث يتضح من برقية اخرى مرسلة من ممثل بريطانيا السياسى فى بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٧ بعد مقابلة لرياض الصلح أنه كان معارضا لسياسة الملك عبدالله التى ترمى الى احتلال القوات الاردنية للجزء العربى من فلسطين فى مشروع التقسيم . فقد ذكر خلال المناقشة انه عندما يجد العرب جميعهم أن التقسيم تم بدون أى جهد من جانب الملك عبدالله فإن الاحتلال المقترح للدولة العربية سوف يصبح اعترافا واقعيا بالتقسيم ، وأن هذه الخطوة لن تجد تأييدا من الشعب الاردنى أو الفيلق العربى . لكن الملك عبدالله اذا استطاع احتلال فلسطين جميعها فإن رياض الصلح والعرب الآخرين يمكن فى هذه الحالة أن يستحسنوا تصرفه . وأضاف رئيس الوزراء أن سمير الرفاعى الذى يعتبر أكثر اتصالا بالرأى العام يدرك أفضل من الملك عبدالله خطورة التورط فى اقتفاء مثل هذه السياسة.(٣٧)

ولاشك أن دوافع المسلمين فى لبنان كانت تختلف عن دوافع الطوائف المسيحية المؤيدة لنظام الحكم بالنسبة لتقسيم فلسطين . فبينما كان

المسلمون لا يمانعون فى التدخل السورى فى فلسطين، ولا يعارضون مشروع سوريا الكبرى باعتبار أن ذلك يعطيهم فرصة أرحب للعيش فى رحاب دولة كبرى ذات أغلبية مسلمة ، ويخلصهم من تلك الأوضاع الطائفية التى يحيونها بعيدا عن آمالهم العربية والوحدوية ، نجد أن الطوائف المسيحية المؤيدة لنظام الحكم - ممثلة فى الموارنة بالذات - كانوا يعارضون أى خطط فى فلسطين تؤدى الى احتلال شرق الاردن للمناطق العربية فى مشروع التقسيم كمقدمة لسوريا الكبرى لان ذلك يعنى فى حالة تنفيذه ذوبان الطوائف المسيحية فى لبنان فى سوريا الكبرى وعدم الحفاظ على حقوقهم ومصالحهم الطائفية التى يكفلها لهم الميثاق الوطنى .

فلسطين :

أما عن ردود الفعل لدى عرب فلسطين تجاه التوصية بتقسيم فلسطين فيتضح من التقارير الرسمية المختلفة وجود عدد من ردود الفعل لديهم لعل من أهمها أنهم كانوا رافضين تماما لتوصية التقسيم ، ولم يكونوا مستعدين للتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المكلفة بتنفيذ التقسيم ، كما كانوا يحاولون تنظيم أنفسهم للمقاومة رغم افتقارهم إلى التسليح الكافي ، وأصبحت نظرتهم عدائية إلى الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الاولى المسئولة عن صدور توصية التقسيم . فقد تضمن تقرير من القنصل الأميركى العام بالقدس فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ إلى وزير الخارجية الأميركى الاشارة الى كثير من تلك النقاط . فيذكر التقرير فى البداية أن هناك اتجاها بين الاقطار العربية للمبالغة فى تقدير الاضطراب والعنف الذى كان سائدا فى فلسطين رغم أن معظم الاضطرابات التى انفجرت فى فلسطين منذ قرار التقسيم كانت متقطعة

وغير منتظمة بل ومتوقعة . كما أن الدوائر العربية المسئولة تراقب الموقف من غير شك وتنتظر الوقت المناسب للقيام بخطوة أخيرة ، وأن هذا الوقت سوف يأتى فى الربيع عندما تكون المواقف البريطانية أشد وضوحا مما هي عليه . كما أن على العرب أن ينتظروا أيضا حتى يصبحوا أحسن تنظيما واستعدادا عما كانوا عليه فى ذلك الوقت .

ويضيف التقرير أن هناك علامات عديدة على الاستعدادات الخطيرة من جانب العرب للمقاومة . فنساء فلسطين يقمن بتجهيز العصابات والاحتياجات اللازمة لصالح القوات ، والشباب يتطوع بشكل دائم ويرسلون إلى الدول العربية المجاورة للتدريب على الخدمة العسكرية، كما تم تنظيم بعض العصابات فى فلسطين التى تعمل فى أسلوب متناسق ، ومما يدل على ذلك تلك الهجمات التى حدثت على قطارات البضائع وعلى الاهداف التى اختيرت بعناية فى مثل هذه الهجمات .

وهناك سوق نشط فى فلسطين لكل أنواع الأسلحة والذخيرة الحربية ، كما تم الاستيلاء على بنادق ومهمات عديدة من القوات البريطانية ، وهناك تقارير دائمة عن تخلى بعض الكونستبلات العرب عن العمل فى قوة الشرطة واستيلائهم على أسلحتهم ، كما بلغت نسبة الهاربين من الجندية معدلا يوميا قدرة خمسة عشر عسكريا .

ويشير التقرير الى أن التعاون وثيق بين الفلسطينيين ومواطنى أقطار الجامعة العربية ، وأنه أكثر تنسيقا عن ذى قبل . كما أن هناك معلومات دائمة تشير الى أن عرب فلسطين يعتمدون على مساعدة كبيرة من الاقطار العربية المحيطة بفلسطين خاصة فى مجال الاسلحة والغذاء والشباب المدرب .

ويتوقع تقرير القنصلية فى شرق حدوث عدد من المواقف العربية خلال الفترة التالية ، كما يشير الى حسن تقدير العرب لاحتمالات الموقف الدولى بالنسبة لهذا الصراع . فيذكر التقرير أن هناك شعورا عاما بأن العرب سوف يحاربون ، وأنهم لن يتظاهروا حتى بالتباحث مع لجنة الامم المتحدة الخاصة بتنفيذ التقسيم ، وأنه يعتقد أن قرار العرب ليس اقامة دولة عربية فحسب فى الجزء الذى خصص لهم فى مشروع التقسيم ، كما ان اتجاهات معينة قد اشارت الى أن العرب يعتقدون أن الموقف الدولى سوف يحول دون تدخل ايجابى للامم المتحدة فى الحرب التى يعتزمون شنها على اليهود . وهم يشيرون إلى حقيقة وجود توتر بين الشرق والغرب ، كما أنهم يذكرون أيضا أن الولايات المتحدة الاميركية ليست حريصة على ارسال قوات روسية أو قوات دولة تابعة للسوفييت إلى الشرق الاوسط ، كما أن العرب يشعرون أنه إذا أرسلت قوات من الامم المتحدة لحفظ النظام وتنفيذ التقسيم فإن قوات روسية أو قوات تابعة للسوفييت أو كليهما سوف ترسل إلى الشرق الاوسط . ويأمل العرب أن يكون هذا المأزق عاملا فعالا فى جعل الولايات المتحدة الاميركية تعارض تدخلا عسكريا للامم المتحدة فى فلسطين .

وينتهى التقرير بإبراز تغير نظرة العرب إلى الولايات المتحدة الاميركية بسبب موقفها المؤيد للتقسيم حيث يذكر ان العرب يلومون الولايات المتحدة لنجاحها فى مشروع التقسيم ، وأنهم يزعمون أن وفد الولايات المتحدة بالامم المتحدة مارس ضغطا ليحمل الاقطار الاخرى على التصويت لصالح التقسيم ، وأن العرب بشكل عام - باستثناء شخصيات معينة واسعة الافق ظل موقفها وديا - لا ينظرون الى ممثلى الولايات المتحدة بأى تعاطف ، وأن هناك عددا من الاحداث الصغيرة توضح هذا العداء ، كما ان بعض التقارير تشير الى الاعتقاد بين العرب بأن

موقف الوفد الاميركى فى الامم المتحدة تجاه التقسيم قد نشأ كلية من التوجيهات العامة للقنصلية الاميركية بالقدس ، كما أن قذف مبنى القنصلية بالقنابل فور اعلان موقف الولايات المتحدة من التقسيم هو دليل آخر على مشاعر العرب تجاه ممثلى الولايات المتحدة الاميركية فى فلسطين ، وأن هذه المشاعر سوف تصبح اكثر حدة عند اذاعة بيان او إعلان موقف للولايات المتحدة مؤيد للتقسيم .

ويكمل صورة الموقف فى فلسطين فى تلك الفترة خطاب أرسله القنصل العام لمصر بالقدس الى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ١٢ يناير ١٩٤٨ يتضمن المقتطفات التالية التى تعطى فكرة عن الروح المعنوية لدى عرب فلسطين خلال المرحلة التالية لتوصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين :

" كانت هذه الروح قوية ، ولكن سوء إدارة الهيئة العربية العليا للكفاح والضربات التى أنزلها اليهود بالعرب ، وعدم مبادرة الدول العربية إلى المساعدة ، كل هذا بدأ يؤثر تأثيرا سيئا على هذه الروح ، فسافر من فلسطين إلى البلاد العربية مئات من العائلات وخصوصا الكبيرة منها كعائلة السيد جمال الحسينى نائب رئيس الهيئة العليا . كما أن المتاجر فى الأحياء العربية فى القدس أغلق معظمها، فوقفت التجارة وحركة المرور فيها ، بينما تسير التجارة وحركة المرور فى الاحياء اليهودية الآن كالمعتاد وكانت قد تأثرت فى الايام السابقة . وقد ترتب على سوء الادارة التى أسلفنا الاشارة إليها وتباطوء الدول العربية فى المساعدة أن زاد فى فلسطين أنصار الانضمام إلى شرق الاردن زيادة محسوسة ." (٣٩)

وقد يكون من المفيد بعد حديثنا عن ردود الفعل العربية الرسمية لدى الدول العربية أن نتعرف أيضا على موقف وزارتى الخارجية فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية من ردود الفعل العربية لتكتمل لنا صورة الموقف وصداه على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية .

موقف الخارجية البريطانية والاميركية من ردود الفعل العربية :

تشير بعض الوثائق البريطانية والاميركية الى موقف موقف الخارجية البريطانية والاميركية من ردود الفعل العربية . فتذكر برقية مرسلة من وزير الخارجية البريطانية إلى السفير البريطانى بالقاهرة فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٧ أن الوزير لا يريد أن يفقد رؤية امكانية وجود فرصة لدى الحكومة البريطانية لاستخدام مساعيها الحميدة لرأب الصدع بين العرب واليهود . وأنه عندما رأى نورى السعيد فى لندن فى ١١ ديسمبر قال له نورى السعيد أن التوفيق فى رأيه لمرحلة ما هو الشىء المرجو ، وأن الوزير لذلك حاول أن يترك الباب مفتوحا فى كلمته أمام مجلس العموم فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٧ ، وأنه بالرغم من بيانات العرب التى تحمل وعيدا فمن الممكن أن يكون هناك بين العرب من هو قلق من فكرة تحدى بقية العالم ، وإذا لاحت فرصة للتوفيق فإن الحكومة البريطانية سوف تسهم فى حل المشكلة ، وسوف يكون من مصلحة بريطانيا الاستمرار فى المساعدة على تشجيع الاتفاق بين العرب واليهود .

ومن أجل ذلك فالوزير يطلب من السفير أن يراقب الموقف بعناية ، وأن يخبره على الفور عن أية علامات تشير إلى رغبة من الجانب العربى لاعطاء اعتبار لهذا الاتجاه سواء بين القادة السياسيين أو بين الآخرين، وأن يشجع أية اقتراحات محددة على الاسس السابقة دون الرجوع الى وزارة الخارجية البريطانية ، بل عليه أن ينتهز أية فرصة كى يغرس فى الاذهان أو يشجع فكرة أن التوفيق بين العرب واليهود سوف يقدم أفضل طريق للخروج من ذلك الموقف الخطير والمدمر.(٤٠)

ويعتقد أن حرص بريطانيا على التوفيق بين العرب واليهود فى تلك المرحلة مؤشر على أن بريطانيا كانت تهدف من وراء تبنى سياسة التوفيق وتشجيع السياسيين العرب المعتدلين على الدفاع عن تلك السياسة الى ارجاء تنفيذ التقسيم حتى يمكن استمرار انتدابها على فلسطين لمرحلة جديدة تحاول خلالها البحث عن حل توفيقى بديل عن التقسيم يتيح لها الاستمرار فى ممارسة نفوذها السياسى فى المنطقة حتى لا تنفرد الولايات المتحدة الاميركية وحدها بأداء هذا الدور .

أما عن موقف الخارجية الاميركية من ردود الفعل العربية ، فقد عقد فى تلك الفترة فى لندن فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٧ لقاء ضم وزيرى خارجية الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة ، وقد نوقش فى اللقاء موضوعات عدة يهمنا منها ما يتعلق فى حديثهما بردود الفعل العربية بالنسبة لتوصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين .

فقد أوضح المستر بيفن وزير الخارجية الانجليزية أن ردود الفعل العربية كانت أسوأ مما كان يتوقع ، وأنهم يتلقون من كل انحاء

الشرق الاوسط تقارير تثير القلق ، وأنه كان حريصا على ابلاغ المستر مارشال بشكل شخصي أنه يقترح الاتصال بالمندوبين الدبلوماسيين العرب فى لندن واحدا بعد آخر من أجل تهدئتهم ، وأن الموقف يمكن أن ينفجر فى كل انحاء الشرق الاوسط مع ردود فعل خطيرة معادية للاميركيين والانجليز، وأنه مقتنع شخصيا بأن الاتحاد السوفيتى أيد التقسيم من اجل أحداث تورط عام يمكنهم من خلاله ان يحققوا مكاسب عندما يبدأ اليهود والعرب فى القتال . وأنه يعتقد أنه عندما يتدخل السوفييت فلن يكون ذلك فى فلسطين نفسها بل فى العراق . وإضافة الى ذلك فقد كان المستر بيفن قلقا بسبب وضع المائة الف يهودى فى بغداد وآخرين منهم فى أماكن أخرى من الشرق الاوسط .

وتحدث وزير الخارجية الاميركى فقال أنه ليس لديه تقارير كافية بعد ، وأنه على أن الموقف خطير ، لكنه لا يظن أنه سيء الى ذلك الحد الذى سمعه من وزير الخارجية الانجليزية . وأضاف أن الممثلين الاميركيين فى الشرق الاوسط منزعجون بطبيعة الحال ، وأنه سوف يتابع الموقف عن كثب .

وذكر وزير الخارجية الانجليزية أنه يحسن أن يعرف مستر مارشال أن بعض العرب - الذين رآهم المستر بيفن مؤخرا فى لندن - ومنهم نورى السعيد قد زعموا أنه بعد مغادرة مارشال أميركا فإن ضغطا قد مورس على أعضاء عديدين فى الامم المتحدة خاصة أقطار اميركا اللاتينية للتصويت لصالح التقسيم .

ورد مارشال بأن الموقف صعب للغاية ، وأن العرب أيضا قد مارسوا ضغطا للتأثير فى كل مكان ، وأنه حاول أن يوقف ذلك ، وبرغم أن

اقطار اميركا اللاتينية قد طالبت الاميركيين أن يقوموا بمبادرة لكنه رفض أن يسمح بذلك ، واخذ موقفا مماثلا خلال الاقتراع بإحالة القضية إلى مجلس الامن ، وأنه شعر أنه من الافضل على المدى الطويل عدم التدخل ، وأنه قدم لشعبه وصايا بعدم التدخل فى فلسطين ، وأن لديه ثقة لا حدود لها فى الجنرال هيلدرنج * الذى كان متوليا معالجا الموضوع والذى سوف يعالجه بكل تاكيد بيد حاذقة .(٤١)

تلك هى ردود الفعل العربية الرسمية لدى عدد من الدول العربية فى أعقاب توصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين . ويمكننا على ضوء تلك الدراسة أن نشير الى أهم النتائج التى يمكن استخلاصها فى هذا الشأن:

أولا : أن مواقف بعض المسئولين العرب لم تكن متفقة مع ما تضمنه البيان الرسمي الذى أصدره ممثلو الحكومات العربية فى ١٧ ديسمبر بشأن تحديد موقف تلك الحكومات من تقسيم فلسطين . فالقيادة الاردنية كانت منشغلة بأمر السيطرة على المناطق العربية فى مشروع التقسيم بعد انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين ، كما انها لم تمانع فى اقامة كيان رمى لليهود فى إطار ادارة فيدرالية دون أن تستشير عرب فلسطين او الحكومات العربية فى هذا الامر ، أى أنها كانت تعمل منفردة رغم ارتباطها المعلن بموقف عربى موحد تجاه التقسيم ، إضافة إلى أنها لم تكن حريصة على الحفاظ على أسرار الامن العربى . وأما بالنسبة لحكومة العراق فكانت تتبع فى ذلك الوقت سياسة ذات وجهين : إحداهما للاستهلاك المحلى سواء فى مخاطبة الجماهير أو فى اجتماعات الجامعة العربية ، والاخرى تطرح داخل الغرف المغلقة وتتناقض مع السياسة الاولى . ففى الوقت الذى طالب فيه رئيس الوزراء

العراقى فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية فى القاهرة بالغاء الامتيازات الأجنبية فى البلاد العربية وتوقيف أعمال النفط كانت الحكومة العراقية تسعى فى الحقيقة إلى تأييد مخططات الاردن لضم المناطق العربية فى مشروع التقسيم أو ضم فلسطين كلها إن أمكن باعتبار ذلك خطوة على الطريق نحو تكوين اتحاد يجمع بين العراق والاردن .

ثانيا: أن مواقف الحكومتين السورية والمصرية كانت متماثلة فى تأييد حقوق عرب فلسطين ومقاومة التقسيم ، كما ان موقف القيادتين - ممثلا فى شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية وفاروق ملك مصر - كان قويا ، لكن يعتقد أن أهداف كل منهما بالنسبة للقضية كانت مختلفة ، فالقوتلى صاحب التاريخ الوطنى والقومى المعروف كان يرمى بتحرير فسطين إلى تحقيق هدف قومى ولم تكن هناك مصالح خاصة تهدف سوريا إلى تحقيقها من جراء تلك السياسة . أما بالنسبة لفاروق ملك مصر فيعتقد أن موقفه كان نابعا بدرجة كبيرة من حرصه على أداء مصر دورا فى المسألة الفلسطينية يتفق ومكانة مصر التاريخية والسياسية ، ويسبغ عليها مزيدا من المكانة بين قريناتها العربيات ، وقناعته بأن مصر لا تستطيع أن تقف متفرجة ازاء ما يحدث لعرب فلسطين ، وإن كنا بطبيعة الحال لا نجرده من مشاعره العربية والاسلامية فربما كان لها أثرها فى موقفه . وقد يكون للتنسيق المصرى السعودى فى ذلك الوقت أثر فى حرص الدولتين على إحباط خطط الأردن فى فلسطين .

ثالثا: أن المواقف الرسمية اللبنانية كانت متباينة . فبينما كانت رئاسة الحكومة ممثلة فى رياض الصلح تعارض فكرة التقسيم وسياسة الملك عبدالله الرامية إلى احتلال الجزء العربى فى مشروع التقسيم باعتبار تلك الخطوة اعترافا عمليا بالتقسيم ، كانت الطوائف المسيحية المؤيدة لنظام الحكم تعارض سياسة الاردن فى هذا الشأن انطلاقا من خشيتها أن تكون تلك السياسة مقدمة لقيام اتحاد يجمع بين الاردن والعراق مما يؤثر سياسيا على أوضاع لبنان الطائفية . بينما نجد العناصر المعارضة فى الجماعة السياسية تؤيد سياسة الحكم فى الاردن نظرا لالتقاء مصالحها مع أهداف تلك السياسة .

ويمكن القول على ضوء ما سبق أن ردود الفعل العربية الرسمية فى أعقاب توصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين كانت مختلفة ، كما أن بعضها كان متناقضا مع الموقف العربى العام ، ولم تكن فى اجمالها على مستوى المسئولية ، كما أن التنسيق الحقيقى بين الدول العربية كان مفتقدا . ويضاف إلى ذلك أن النفوذ الاميركى والبريطانى كان له دور مؤثر فى التخفيف من ردود الفعل العربية . وكان واضحا أن الاوضاع العربية والدولية لم تكن تسمح بتحقيق الاهداف القومية التى أعلنتها الدول العربية فى تلك المرحلة ممثلة فى العمل على احباط مشروع التقسيم ونصرة حق العرب وخوض المعركة حتى نهايتها الظافرة .

١ـ انظر نص التوصية بخطة لتقسيم فلسطين فى المصدر التالى :
مؤسسة الدراسات الفلسطينية : قرارات الامم المتحدة بتقسيم فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى ١٩٤٧ـ١٩٧٤ ، مراجعة وتحقيق جورج طعمة ، بيروت ، ١٩٧٥ ، الطبعة الثانية ص ٤ الى ١٦ .

٢ـ جامعة الدول العربية : الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين : المجموعة الثانية ١٩٤٧ـ١٩٥٠. القاهرة ، ١٩٧٤، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

3- The charge in Syria (Memminger) to the Secretary of State. Damascus, November 29, 1947. 501. BB Palestine 11-2947. Foreign Relations of the United States 1947. Vol. V. (Washington, 1971). P. 1291

وفيما بعد سترد الاشارة الى هذه المجموعة من الوثائق المنشورة بالاختصارات التالية : (F. R. U. S.) بعد ذكر تفاصيل كل وثيقة على حدة .

4- The charge in Syria (Memminger) to the Secretary of State. Damascus, November 30, 1947. 890 D. 00/11-3047. (F. R. U. S.) P. 1292.

5- The Consul General at Jerusalem (Macatee) to the Secretary of State. Jerusalem, December 31, 1947. 867 N. 01/12-3147. (F. R. U. S.) P. 1327.

٦ـ رسالة من القائم باعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة فى دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ١٨ يناير ١٩٤٨ برقم ٥ سرى (٣) . الدوسية ٦٤ ـ ٥/٨ جزء ثان . رياسة مجلس الوزراء المصرى .

٧- رسالة من القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة فى دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ برقم ١٤٧ سرى ٥ سرى . نفس الدوسيه . رياسة مجلس الوزراء المصرى .

٨- رسالة من القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة فى دمشق الى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧ برقم ١٤٩ سرى (٣) نفس الدوسيه . رياسة مجلس الوزراء المصرى .

9- The Acting Secretary of State to the legation in Syria. Washington, November 30, 1947. 890 D 00/11-3047. (F. R. U. S.) PP. 1292, 1293.

10- Position of Arabs in Palestine. Reports by Military Technical Committee. Minutes by H. Beeley. 23rd December, 1947. E12132/G. F. O. 371/61583.

11- The Ambassador in Egypt (Tuck) to the Secreatary of State. Cairo, December 3, 1947. 867 N. 01/12-347. (F. R. U. S.) pp. 1295-1297.

١٢- محمد عزة دروزة : القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها . الجزء الثانى . صيدا - بيروت ، ١٩٦٠ ، المكتبة العصرية . ص ١٤٠ .

١٣- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية . الجزء الثالث . القاهرة ، ١٩٧٨ ، دار المعارف . ص ٤٤ ، ٤٥ .

١٤- مذكرة أعدها وزير الخارجية المصرية بشأن مقابلة للوزير المفوض البريطانى معه بالقاهرة فى ٥ ديسمبر ١٩٤٧. نشرها وعلق عليها عادل غنيم . مجلة الشرق الاوسط ، العدد السادس ، ١٩٧٩ ، ص ٣٣، ٣٤ .

١٥- رسالة من القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة فى دمشق الى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ برقم ١٤٧ سرى ٥ سرى . الدوسيه السابق . رياسة مجلس الوزراء المصرى .

١٦- احمد فراج طايع : صفحات مطوية عن فلسطين . القاهرة ، ص ١٢١ .

١٧- فلاح خالد على : الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٤٨-١٩٤٩ وتأسيس اسرائيل ، بيروت ، ١٩٨٢ ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ١٠٨ .

18- Memorandum of conversation,by the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Henderson). Washington, December 11, 1947. 867 No. 01/12-1147 (F. R. U. S.) PP. 1310, 1311.

١٩- مذكرة مقدمة من رئيس الوزراء العراقى إلى مجلس جامعة الدول العربية مؤرخة فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٧. نشرها وعلق عليها عادل غنيم. مجلة الشرق الأوسط ، العدد الخامس ، ١٩٧٨ .

20- From Bagdad (Mr. Busk) to Foreign Office. 14th December, 1947. No.1292. PP1,2. F. O. 371/61583.

21- From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office. 20th December, 1947. No. 386. E 12130. F. O. 371/61583.

22- From Bagdad (Mr. Busk) to Foreign Office. 22nd December, 1947. No. 1325. E 12228. Fo. O. 371/61583.

23- From Bagdad (Mr. Busk) to Foreign Office. 26th December, 1947. No. 1345. E12323. F. O. 371/61589.

24- From Bagdad (Mr. Busk) to Foreing Office. 29th December, 1947. No. 1359. E12355. F. O. 371/61583.

٢٥- ملخص كتاب المفوضية الملكية المصرية فى عمان بشأن مسألة فلسطين فى ١٩٤٧/١٢/٧، الدوسيه ٦٤-٥/٨ جزء ثان . الدوسيه السابق رياسة مجلس الوزراء المصرى .

26- The Consul General at Jerusalem (Macatee) to the Secretary of State. Jerusalem, December 23, 1947. 867 No. 01/12-2347. (F. R. U. S.) PP. 1318, 1319.

٢٧- قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين الصادرة منذ الدورة الاولى حتى الدورة الخامسة والثلاثين يونية "حزيران" ١٩٤٥ - مارس "آذار" ١٩٦١ . القاهرة ، ١٩٦١، جامعة الدول العربية (الامانة العامة) إدارة شئون فلسطين .

٢٨- رسالة من القائم بالاعمال المصرى بالنيابة فى عمان الى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ برقم ٨٨ ، الدوسيه السابق ، رياسة مجلس الوزراء المصرى .

٢٩- رسالة من القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة فى عمان الى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ برقم ٤٧ سرى ٥ سرى .

30- From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office. 19th December, 1947. No. 382. E12092. F. O. 371/61583.

31- From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office . 20th December, 1947. No. 385. E 12130. F. O. 371/61583.

32- From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office. December 20th, 1947. No. 387. E12132. PP. 1-3. F. O. 371/61583.

33- From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office . 22nd December, 1947. No. 388. E 12144. F. O. 371/61583.

34- Position of Arabs in Palestine. Reports by Military Technical Committe. Minutes by H. Beeley. 23rd December, 1947. E12132/G. F. O. 371/61583.

35- From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office . 23rd December, 1947. No. 390. E 12229. F.o. 371/61583

* لم يرد فى الوثيقة ما يشير الى درجة التمثيل السياسى بين بريطانيا ولبنان فى ذلك الوقت ، وعما اذا كان هناك سفارة او مفوضية.

36- From Beirut (Mr. Houstoun Boswall) to Foreign Office. 27th December, 1947. No. 915. E12324/G. pp 1,2. F. O. 371/61583.

37- From Beirut (Mr. Houstoun Boswall) to Foreign Office. 28th December, 1947. No. 918. E12324 F. O. 371/61589.

38- The Consul General at Jerusalem (Macatee) to the Secretary of State. Jersualem, December 31, 1947. 867 No. 01/12-3147. (F. R. U. S.) pp 1322, 1324-1327.

٣٩- رسالة من القنصل العام للقنصلية الملكية المصرية العامة فى القدس فى ١٢ يناير ١٩٤٨ الى وكيل وزارة الخارجية المصرية رقم ٩٠ ص ٢، ٣ . الدوسية ٦٤-٨/٥ جزء ثان . قضية فلسطين . رياسة مجلس الوزراء المصرى .

40- From Foreign Office to Cairo. 15th December, 1947. No. 2270.

* الجنرال هيلدرنج متخصص فى شئون الهجرة ، وكان مساعدا لوزير الخارجية الاميركية لشئون فلسطين .

41- British Memorandum of Conversation. London, 17 December 1947. CFM Files : Lot M-88 : Box 104. (F. R. U. S.) PP. 1312, 1313.

أولا : الوثائق العربية غير المنشورة :

جميع الوثائق العربية التالية موجودة برياسة مجلس الوزراء المصرى (قضية فلسطين) : الدوسيه ٦٤ـ٥/٨ الجزء الثانى .

- ملخص كتاب المفوضية الملكية المصرية فى عمان بشأن مسألة فلسطين فى ١٩٤٧/١٢/٧.
- رسالة من القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة فى دمشق الى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ برقم ١٤٧ سرى ٥ سرى .
- رسالة من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى عمان إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ برقم ٨٨.
- رسالة من القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة فى دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧ برقم ١٤٩ سرى (٣).
- رسالة من القنصل العام للقنصلية الملكية المصرية العامة بالقدس إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ١٢ يناير ١٩٤٨ برقم ٩٠ .
- رسالة من القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة فى دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية فى ١٨ يناير ١٩٤٨ برقم ٥ سرى (٣).

ثانيا: الوثائق البريطانية غير المنشورة :

- F.O. 371/61583: From Bagdad (Mr. Busk) to Foreign Office. 14th December, 1947. No. 1292.
- F.O. 371/61583: From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office. 19th December, 1947. No. 382. E12092.
- F.O. 371/61583: From Foreign Office to Cairo. 15th December, 1947. No. 2270.
- F.O. 371/61583: From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office. 20th December, 1947. No. 385. E12130.
- F.O. 371/61583: From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office. 20th December, 1947. No. 386. E12130.
- F.O. 371/61583: From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office. 20th December, 1947. No. 387. E12132.
- F.O. 371/61583: From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office. 22nd December, 1947. No. 388. E12144.
- F.O. 371/61583: From Bagdad (Mr. Busk) to Foreign Office. 22nd December, 1947. No. 1325. E12228.
- F.O. 371/61583: From H. Beeley (Amman). Position of Arabs in Palestine. Reports by Military Technical Committee. Minutes. 23rd December, 1947. E12132/G.
- F.O. 371/61583: From Amman (Sir A. Kirkbride) to Foreign Office. 23rd December, 1947. No. 390. E12229.
- F.O. 371/61583: From Bagdad (Mr. Busk) to Foreign Office. 26th December, 1947. No. 1345. E12323.
- F.O. 371/61583: From Beirut (Mr. Houstoun Boswall) to Foreign Office. 27th December, 1947. No. 915. E12324/G.
- F.O. 371/61583: From Beirut (Mr. Houstoun Boswall) to Foreign Office. 28th December, 1947. No. 918. E12324.
- F.O. 371/61583: From Bagdad (Mr. Busk) to Foreign Office. 29th December, 1947. No. 1359. E12355.

ثالثا : الوثائق العربية المنشورة :

- جامعة الدول العربية : الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين. المجموعة الثانية ١٩٤٧-١٩٥٠، القاهرة ، ١٩٧٤.
- جامعة الدول العربية : قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين الصادرة منذ الدورة الاولى حتى الدورة الخامسة والثلاثين يونية "حزيران" ١٩٤٥ - مارس "آذار" ١٩٦١ . القاهرة ، ١٩٦١ .
- مذكرة مقدمة من رئيس وزراء العراق إلى مجلس جامعة الدول العربية فى ١٩٤٧/١٢/١٥. مجلة الشرق الاوسط : العدد الخامس، ١٩٧٨ .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ومركز الوثائق والدراسات (أبوظبى) : قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربى - الاسرائيلى ١٩٤٧ - ١٩٧٤ . مراجعة وتحقيق الدكتور جورج طعمة ، بيروت ، ١٩٧٥، الطبعة الثانية .

رابعا : الوثائق الأميركية المنشورة :

جميع الوثائق الأميركية المستخدمة فى هذا البحث منشورة فى المجلد التالي :

- Foreign Relations of the United States, 1947, Vol. V, The Near East and Africa. Department of State, U.S.A., United States Government Printing Office (Washington, 1971).

وفيما يلى بيان بالوثائق التى تمت الاستفادة منها :

- The Charge in Syria (Memminger) to the Secretary of State. Damascus, November 29, 1947. 501. BB Palestine/11-2947.
- The Charge in Syria (Memminger) to the Secretary of State. Damascus, November 30, 1947. 890 D. 00/11-3047.
- The Acting Secretary of State to the legation in Syria. Washington, November 30, 1947. 890 D. 00/11-3047.
- The Ambassador in Egypt (Tuck) to the Secretary of State. Cairo, December 3, 1947. 867 N. 01/12-347.
- Memorandum of Conversation, by the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Henderson). Washington, December 11, 1947. 867 No. 01/12-1147.
- British Memorandum of Conversation. London, 17 December 1947. CFM Files: Lot M-88: Box 104.
- The Consul General at Jerusalem (Macatee) to the Secretary of State. Jerusalem, December 23, 1947. No. 01/12-2347.
- The Consul General at Jerusalem (Macatee) to the Secretary of State. December 31, 1947. 867. No. 01/12-3147.

رابعا : مراجع عربية :

- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية . الجزء الثالث . القاهرة ، ١٩٧٨ . دار المعارف .
- محمد عزة دروزة : القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها. الجزء الثانى . صيدا بيروت ، ١٩٦٠ . المكتبة العصرية للطباعة والنشر .
- أحمد فراج طايع : صفحات مطوية عن فلسطين ، القاهرة : بدون تاريخ .
- فلاح خالد على : الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٤٨-١٩٤٩ وتأسيس اسرائيل ، بيروت ، ١٩٨٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى .